الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص:اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطلبة: عزي احمد

بلاعدة فاتح

تحت عنوان

النماذج الكبرى للتكتلات الإقليمية

- دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان-

لجنة المناقشة:

سنوسي عـلي	جامعة المسيلة	رئيسـا
محـادي سـالم	جامعة المسيلة	مشرفـا و مقررا
كـزار رمـضان	جامعة المسيلة	مناقشـا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى الزوجة الغالية وابني **سراج الديـــن**

إلى كل أفراد العائلة كل واحد باسمه الذين كانوا دائما سندا لي في الحياة

إلى كل معلمي وأساتذتي من التعليم الابتدائي حتى التعليم العالي لهم فائق الاحترام والتقدير.

إلى كل الزملاء واخص بالذكر زميلي **بوحفـــص إسماعيـــل و بـلاعدة فاتح** وكافة الأصدقاء واخص بالذكر صديقي وأخي **عبد الوهاب بلعابية** الذين دعموني من قريب أو من بعيد.

إلى كل من ينير شمعة العلم

اهدي هذا العمل

الطالب: احمـــــد عزي

إهـــداء

أحمدا الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرّعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة بخطوة في عملي، إلى من إرتحت كلما رأيت إبتسامتها إلى الحنان أمي أعز ملاك على القلب جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين.

إليها أهدي هذا العمل المتواضع لكيّ أُدخل على قلبها شيئا من السعادة إلى إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة؛ إلى زوجتي التي صبرت معي إلى ابنتي **ريـاس** و إبـني **تميـم** سر كفاحي كما أهدي ثمرة جهدي إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية ولأستاذي الكريم : **محـــادي سالم** الذي كان له الفضل في خروج هذا العمل على أكمل وجه، إلى كل أصدقائي في الحياة وزملائي في العمل وإلى زميلي في هذا العمل **أحمد عزي**، وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى...

قـال الله تعالى: **"إنا الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"**

الآية11 من سورة الرعد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

الطالب: بلاعدة فاتح

كلمــة شكـر وعرفـان

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي انعم علينا بنعمة العلم والعقل، وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل

نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل **محـادي سـالم**

الذي تفضل بالإشراف على بحثنا هذا، وعلى مجهوده و دقة مواعيده وصدقه والذي لم يبخل علينا طيلة إنجاز هذا العمل بإرشاداته وتوجيهاته السديدة، فكان لنا نعم الدعم خلال فترة انجازنا هذا البحث،

ازده الله علما وتواضعا.

شكر خاص نتوجه به إلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين قاموا بتدريسنا بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة طيلة السنتين الماضيتين ، كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة الموقرة.

وفي الأخير نتقدم لزملاء الدفعة بخالص الشكر والامتنان على الأوقات الجميلة التي حضينا بها معهم، كما لا ننسى أن نشكر كل من أعاننا طوال فترة إعداد هذا البحث بكلمة تشجيع أو نصح أو دعاء.

الموضـــوع	رقم الصفحة
إهـــــداء	II.I
شكـــر و تقدير	III
فهرس المحتويات	V.IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمـــة عامـــة	أ.ب.ت.ث
الفصـــل الأول:الإطـــار النظـــري العـــام لظاهـــرة التكامـــل الاقتصـــادي	
مقدمة الفصل	05
المبحث الأول :ماهية التكامل الاقتصادي	06
المطلب الأول:مفهوم التكامل الاقتصادي	06
المطلب الثاني: أهمية التكامل الاقتصادي	09
المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي	10
المبحث الثاني :دوافع ومعوقات التكامل الاقتصادي والآثار الناجمة عنه	15
المطلب الأول: مقومات ودوافع التكامل الاقتصادي	15
المطلب الثاني: تكاليف و معوقات التكامل الاقتصادي	21
المطلب الثالث: الآثار الناجمة عن التكامل الاقتصادي	24
خلاصة الفصل	29

الفصـــل الثانـــي: المقارنـــة بين تجربتـي التكامـــل الإقليمـــي للاتحاد الأوروبي و الآسيان	
مقدمـــة الفصل	30
المبحث الأول:عرض عام للاتحاد الأوروبي و رابطة الآسيان	31
المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي: نشأته و هيكله التنظيمي و مراحل بناءه.	31
المطلب الثاني: رابطة الآسيان :النشأة، الهيكل التنظيمي، الأهمية و الأهداف	40
المبحث الثاني: تقييم نتائج التكامل الاقتصادي الإقليمي للاتحاد الأوروبي و الآسيان والمقارنة بينهما	45
المطلب الأول: تقييم تطور البناء التكاملي الاقتصادي الإقليمي في التكتلين	45
المطلب الثاني: تقييم تطور النمو الاقتصادي و المستوى المعيشي لسكان المنطقتين	46
المطلب الثالث: تقييم تطور جاذبية التكتلين للاستثمار الأجنبي المباشر و مكانتهما في التجارة الدولية	52
خاتمة الفصل	58
الخاتمـــة العامة	60
قائمة المراجع	64
الملاحق	68

قائمــة الجـداول

رقم الجدول	تسمية الجدول	الصفحة
1.2	مراحل توسع العضوية في الاتحاد الأوروبي	39
2.2	توسعات رابطة الآسيان	42
3.2	تطور عدد سكان الاتحاد الأوروبي والآسيان خلال الفترة (2009-2018)	47
4.2	تطور الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي و الآسيان خلال الفترة (2009-2017)	48
6.2	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان خلال الفترة (2009-2017)	50
7.2	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2017	52
8.2	تطور صادرات و واردات الآسيان من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2018	54
9.2	تطور إجمالي صادرات و واردات الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان وإجمالي الصادرات والواردات العالمية خلال الفترة (2009-2018)	55

رقم الشكل	عنون الشكل	الصفحة
1.2	**تطور عدد سكان الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان** من 2009 إلى 2018	48
2.2	**تطور الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي والآسيان** خلال الفترة (2009-2017)	50
3.2	**تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاتحاد الأوروبي و رابطة الآسيان** خلال الفترة (2009-2017)	51
4.2	**تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي** خلال الفترة(2013-2017)	53
5.2	**تطور رصيد الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي – رابطة الآسيان** خلال الفترة 2009-2018	55
6.2	**تطور قيمة الصادرات: الاتحاد الأوروبي – رابطة الآسيان– وإجمالي العالم** خلال الفترة (2009 -2017)	56
7.2	**نسبة صادرات وواردات (الاتحاد الأوروبي– رابطة الآسيان) بالنسبة لإجمالي العالم** في عـام 2017	57

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنون الملحق	الصفحة
01	خريطة الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي	68
02	خريطة دول جنوب شرق آسيا "رابطة الآسيان "	69
03	عدد سكان دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009–2018	70
04	عدد سكان دول رابطة الآسيان خلال الفترة 2009–2017	70
05	تطور الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009–2017	71
06	تطور الناتج المحلي الإجمالي لرابطة الآسيان خلال الفترة 2009–2017	71
07	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009–2017	72
08	الناتج المحلي الإجمالي للفرد لرابطة الآسيان، خلال الفترة (2009–2017)	72
09	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2013–2017	73
10	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة الآسيان خلال الفترة 2009–2017	73
11	الاستثمار الأجنبي المباشر التدفقات الداخلة إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا من داخل دول الآسيان والاتحاد الأوروبي وباقي العالم خلال الفترة (2009–2017)	74
12	التدفقات البينية من الاستثمار الأجنبي المباشر داخل بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا خلال الفترة (2009–2017)	74
13	تطور التجارة الخارجية للتكتلين للفترة بين 2009–2018	75
14	تطور رصيد الميزان التجاري للتكتلين للفترة بين 2009–2018	75

مقدمة عامة

مقدمــة عامـــة

إن نهاية الحرب الباردة بسقوط المعسكر الاشتراكي جعلت العالم يدور في فلك واحد ألا وهو الرأسمالية فحدثت حالة من الديناميكية على صعيد العلاقات الاقتصادية في مختلف دول العالم تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة ،وبتوجيه من الولايات المتحدة بصفة رئيسية وذلك بغرض عولمة الاقتصاد العالمي بما يخدم مصالح الدول الغربية. وقد واكب هذا التطور ظهور تجمعات تضم مجموعة من الدول على شكل تكتلات اقتصادية والتي كانت في مجملها هادفة إلى تفعيل النمو الاقتصادي والنهوض باقتصاد الدول المتكتلة لما لهذه التكتلات من مزايا ،كالتمتع بوفورات الحجم بفضل اتساع حجم السوق وما يتبعه من توسيع في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية وبذلك فإنها توفر مجال أكبر و فرص أكثر للتشغيل وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى تحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية بما يحقق النمو في الناتج و الدخل الوطني و يعزز التنمية و التطور الاقتصادي. هذا الواقع فرض على مختلف الدول الاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات، فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في عصر العولمة.

المزايا المذكورة و غيرها من المكتسبات التي تتيحها التكتلات الاقتصادية الإقليمية للدول المشاركة، أدى بالدول التي تتوفر فيها المقومات المتجانسة اقتصاديا وثقافيا وحضاريا وتاريخيا والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة إلى المبادرة في إقامة مشاريع التكامل الاقتصادي الإقليمي في شكل تكتل اقتصادي مندمج قائم على التعاون والعمل المشترك، وقد أسفر هذا التوجه عن تكوين اتحادات اقتصادية سواء في إطار ثنائي أو إقليمي. إن من بين التكتلات الاقتصادية التي احتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية، الاتحاد الأوروبي الذي يشكل نموذجا متطورا للتكتل الاقتصادي يليه من حيث الأهمية اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ثم رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، وقد أصبحت هذه التكتلات من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن و التي تسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة على مختلف الأصعدة, الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية.

وعلى ضوء ما سبق, فان هذا العمل يرمي إلى تسليط الضوء على نموذجين من النماذج الكبرى للتكتلات الإقليمية ألا و هما الاتحاد الأوروبي و رابطة الآسيان من خلال التساؤل الرئيسي الذي يطرح نفسه و هو :

فيما تتمثل أهم مقومات تطور كلا النموذجين و ما هي أبرز الفوارق الموجودة في المسار المتبع لتشييد صرحهما التكاملي؟

وانطلاقا من طرحنا لهذه الإشكالية ومن أجل تغطيتها و الإحاطة بها من مختلف الجوانب، ارتأينا صياغة مجموعة من التساؤلات و المتمثلة في:

- من الناحية النظرية، فيما تتمثل أبرز الدوافع الرامية إلى التكامل الاقتصادي وما هي أهم الآثار المترتبة عنه و ماهـي المراحل التي يمر بهـا؟
- فيما تمثلت دوافع التكامل الاقتصادي بالنسبة للتكتلين؟
- كيف تطور التكتلين و فيما تتمثل انجازاتهما و إخفاقاتهما؟
- ماهـو دور و مكانة التكتلين في الاقتصاد العالمي؟

2- أهمية الموضوع:

أهمية الموضوع تستمد من كون التكامل الاقتصادي الإقليمي أصبح السمة البارزة للعلاقات الاقتصادية الدولية حيث انتشرت التجمعات الاقتصادية الإقليمية في جميع قارات العالم و تنامت بوتيرة متسارعة وأصبح جزء هام من التجارة العالمية يتم عبر قناة التكتلات الاقتصادية التي تجمع بين الدول المتقدمة و النامية.

3- أسباب اختيار الموضوع:

فيما يخص أسباب اختيار الموضوع، فتعود إلى:

– أسباب ذاتية:

– لأنه من المواضيع التي لها علاقة قوية و مباشرة بالتخصص الذي درسته (اقتصاد دولي),

– الميول الذاتي والاهتمام الشخصي و الرغبة في تعميق معلوماتي حول موضوع البحث.

– أسباب موضوعية:

– الأهمية التي احتلتها التكتلات الإقليمية في المبادلات التجارية الدولية دفعنا لدارسة نموذجين من بين أهم نماذج التكامل الاقتصادي ألا و هما الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان.

– إدراكنا لأهمية هذا الموضوع ،خاصة مع التحولات في ظل التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم.

- إبراز مدى أهمية ووزن كلا التكتلين في الاقتصاد الدولي.

- التعرف على مقومات تطور كلا النموذجين وماهي أهم الفوارق الموجودة بينهما.

- محدودية الدراسات الخاصة بهذا الموضوع في الجامعات الجزائرية.

4- الدراسات السابقة :

و لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على عدة دراسات تناولت جوانب من الموضوع وسنوجز بعضها فيما يلي:

- عبد الوهاب رميـدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- آسيا الوافي،**التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة** ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2007.
- بوصبيع رحيمة ،**التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية،** مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة بسكرة ، 2011 .

5 – خطة البحث:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة المندرجة تحتها، عمدنا إلى وضع خطة بحث مكونة من مقدمة وفصلين و خاتمة.

الفصل الأول تعرض إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي من خلال مبحثين حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية التكامل الاقتصادي، وجاء المبحث الثاني بعنوان دوافع ومعوقات التكامل الاقتصادي والآثار الناجمة عنه.

أما الفصل الثاني، فقد تعرض إلى المقارنة بين تجربتي التكامل الإقليمي للاتحاد الأوروبي والآسيان من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول العرض العام للاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان في حين أن المبحث الثاني تطرق إلى تقييم نتائج التكامل الاقتصادي الإقليمي للاتحاد الأوروبي و الآسيان و المقارنة بينهما.

6 – المناهج المتبعة:

فيما يتعلق بالمناهج المتبعة، فإنه ونظرا لطبيعة الموضوع اعتمدنا أكثر من منهج. فقد استخدمنا المنهج الوصفي وهذا عند القيام بوصف الأحداث والظواهر المرتبطة بموضوع البحث، كما اعتمدنا أيضا على المنهج التاريخي، ويتضح ذلك من خلال الحديث عن مراحل قيام التكتلين وإعادة بناء الوقائع الماضية بترتيبها وتفسيرها بهدف فهم الواقع واستشراف المستقبل، بالإضافة إلى اعتمادنا على المنهج التحليلي ويظهر ذلك جليا عند التعليق على البيانات وتحليلها.

7 – صعوبات الدراسة:

تعرضنا خلال فترة انجاز بحثنا إلى بعض الصعوبات ونحن نعلم يقينا أنه لا يوجد عمل يخلو من المصاعب بالرغم من تفاوت دراجاتها. تتمثل هذه الصعوبات في:

- صعوبة الحصول على المراجع الخاصة بالجانب التطبيقي.
- صعوبة حصر الموضوع بما يتلاءم ومستوى البحث المطلوب انجازه.
- صعوبة الحصول على المعطيات المطلوبة من نفس المصادر حتى تكون المقارنة أكثر واقعية.

الفصل ا لأول

الإطار النظري العام

للتكامل الاقتصادي

مقدمة الفصل

إن من أهم ما يتميز به عالم اليوم، انتشار التجمعات الإقليمية الكبرى والتكتلات الاقتصادية العملاقة التي استطاعت أن تجمع تشكيلات مختلفة فكريا وسياسيا وان تواجه المشاكل والأزمات بصفة جماعية و بأكثر فعالية. و أصبح موضوع التكامل الاقتصادي يستحوذ على اهتمامات العديد من الدول كوسيلة لمواجهة المشكلات الاقتصادية والسياسية، لذا أصبح التوجه نحو التكتل والاندماج في النظام الاقتصادي الدولي الجديد أمرا حتميا .

ولقد تنامت التكتلات التجارية الإقليمية في العالم بوتيرة متسارعة في جميع قارات العالم ،وقد حققت بعض تجارب التكامل الاقتصادي الحديثة على أرض الواقع قدرا من النجاح.

وسنحاول في هذا الفصل التعرف على جوانب مهمة عن التكامل الاقتصادي والإحاطة به من خلال تقسيمنا للفصل الأول إلى مبحثين و هما :

المبحث الأول :ماهية التكامل الاقتصادي

المطلب الأول:مفهوم التكامل الاقتصادي

المطلب الثاني: أهمية التكامل الاقتصادي

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني :دوافع ومعوقات التكامل الاقتصادي والآثار الناجمة عنه

المطلب الأول: مقومات و دوافع التكامل الاقتصادي

المطلب الثاني: تكاليف و معوقات التكامل الاقتصادي

المطلب الثالث: الآثار الناجمة عن التكامل الاقتصادي

المبحث الأول :ماهية التكامل الاقتصادي

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية باتجاه التكامل الاقتصادي خاصة في صورتها الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة التطورات الاقتصادية الكبيرة التي شهدها العالم في هذه الفترة والتي فرضت الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي. هذا الأخير، أضحى من ملامح النظام الاقتصادي الحديث و نتيجة لما أفرزته العولمة الاقتصادية.

لقد تأكدت أهمية التكامل في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح جليا أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية في شكل اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة...الخ، وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية.

نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التكامل الاقتصادي حتى نضبط محتواه و نفهم مدلوله ثم نحاول إبراز أهمية التكامل الاقتصادي في المطلب الثاني و نتتبع مختلف مراحله و درجات تقدمه في المطلب الثالث والأخير.

المطلب الأول :مفهوم التكامل الاقتصادي

اختلف الاقتصاديون حول تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي ، حيث استخدمت مصطلحات عديدة للتعبير عن التكامل الاقتصادي، فالبعض استعمل مصطلح الاندماج وآخرون استخدموا مصطلحات أخرى كالتعاون، ويرجع هذا إلى نوعية التكامل الاقتصادي ودرجته هل هو جزئي أو كلي، أو هل هو بين دولتين على شكل اتفاقيات ثنائية أو بين مجموعة من الدول على شكل تكامل إقليمي[1].

أما أصل كلمة التكامل فهو لاتيني وابتدأ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تألف كلا واحدا [2].وقد ظهر التكامل الاقتصادي في ثوبه الإقليمي لأول مرة في أدبيات التاريخ الاقتصادي سنة 1950 وما عاقبها على يد الاقتصادي « **جاكوب فاينر**» واضع أساس نظرية الإتحاد الجمركي ، حيث ساد

[1] طلال زغبة، عباس فرحات، **السوق العربية المشتركة كخيار استراتيجي للتغلب على معوقات التجارة العربية البينية في عصر التكتلات الاقتصادية** ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات "، المركز الجامعي الوادي ، يومي 27/26 فيفري 2012 ، ص7

[2] ولد محمد عيسى محمد محمود، **الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص127

خلال تلك السنوات اتجاه قومي نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي كتدبير تعمل به الدول لتوسيع دائرة تجارتها الخارجية ولزيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها ، وقد شمل هذا الاتجاه كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية على حد سواء [1].

وبصفة عامة، فإن التكامل الاقتصادي يعرف على انه تجمع بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[2] .

أما « بيلا بلاسا » فيعرف التكامل بأنه عملية وحالة ، أما بوصفه عملية فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا تم النظر إلى التكامل بوصفه حالة فإنه في الإمكان القول بأنه يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[3].

انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن« بيلا بلاسا» يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.

أما « تنبرجن » فيعرف التكامل الاقتصادي بأنه خلق الهيكل المناسب للاقتصاد الدولي حيث تتم إزالة كل العوائق المصطنعة أمام التبادل التجاري مع إدخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد[4].

أما الاقتصادي «ميردال» فيرى أن مفهوم التكامل عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي [5].

---

[1] بوصبيع رحيمة، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة بسكرة ، 2011 ، ص3

[2] عبد الحميد عبد المطلب ، **اقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006 ، ص21

[3] عبد السلام مخلوفي و سفيان عبد العزيز ، **التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية** ، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات"،المركز الجامعي الوادي ،يومي 27/26 فيفري 2012 ،ص3

[4] شذا جمال الخطيب، صعفق الركيبي، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008 ، ص10

[5] فؤاد ابو ستيت ،**التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص6

في حين يرى«جون بيندر» إن التكامل الاقتصادي يشمل كلا من إزالة التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين المنتميين لمنطقة التكامل، وصياغة وتطبيق سياسات موحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة[1].

أما «ماكلوب» فيرى بان فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الاستفادة الفعلية من كافة الفرص المتاحة المتولدة من التقسيم الكفء للعمل، كما انه في نطاق أي منطقة تكاملية يتم النظر إلى انتقالات السلع والخدمات وعناصر الإنتاج على حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وعلى درجة التحديد دون تمييز أو تفرقة متعلقة بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع أو بالمكان الذي تتجه إليه [2].

و يمكن تقديم مفهوما شموليا للتكامل الاقتصادي من خلال اعتباره عملا إراديا من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها، كما انه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو[3].

التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عبارة عن عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بخلق مصالح اقتصادية متبادلة، وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية[4].

وأمام تعدد المفاهيم المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادي، يمكن القول بان التكامل الاقتصادي هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية من شانها تحقيق درجة أسمى من الرفاهية الاقتصادية والتبادل التجاري وتحقيق معدلات نمو جيدة.

---

[1] بوكساني رشيد، دبيش أحمد ، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، الندوة العلمية الدولية حول: "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين،وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر،9/8 ماي 2004، ص2

[2] إيمان عطية ناصف ، **مبادئ الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية، مصر، 2008 ، ص199

[3] سامي عفيفي حاتم،" **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**"، ط2 ، ج2 ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994 ، ص283

[4] عبد الوهاب حميد رشيد،" **الدور التكامل للمشروعات العربية المشتركة، الطموحات والأداء**"، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر،1985، ص20

المطلب الثاني:أهمية التكامل الاقتصادي

تكتسي التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن من تحقيق الكثير من المكاسب وتتجلى أهمية التكامل الاقتصادي فيما يلي:

– حرية تنقل عناصر الإنتاج حيث إن قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات، وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم. إن انتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض إلى الدول التي تفتقره، يؤدي إلى إعادة توزيع رأس المال بين دول الفائض و العجز حيث ان استمرار هذه العملية في المدى المتوسط والطويل تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد في المنطقة التكاملية مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر من ما كانت عليه قبل التكامل.

– تمكن التكتلات الإقليمية من تحقيق الإنتاج ذو الوفورات الاقتصادية بفضل اتساع السوق.

–التكامل الاقتصادي وسيلة للاستفادة من التخصص على مستوى التكتل حسب المزايا النسبية لكل دولة.

– يعتبر التكامل الاقتصادي وسيلة لزيادة كفاءة القطاع الصناعي بفضل الاحتكاك والمنافسة بين الدول المتكاملة ويتطلب رفع كفاءة هذا القطاع التنسيق بين السياسات الاقتصادية والخاصة بالتعريفات الجمركية وسياسة التجارة الخارجية "تجارة العالم الآخر " والتنسيق أيضا في السياسات المالية والنقدية وسياسات تشجيع الاستثمار.[1]

– إن التكامل يؤدي إلى إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الدول، مع قيامه بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي ربما يكون راجعا إلى الاختلافات في تلك السياسات[2].

– يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدلات الاستثمار الذي هو محرك أساسي للتنمية.

– إن التكامل الاقتصادي ضرورة حتمية خاصة بالنسبة للدول النامية حيث لا يمكن التفكير في تنمية اقتصادية في الدولة المتخلفة دونها [3].

[1] فؤاد أبو ستيت ،**التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**،مرجع سبق ذكره ،ص ص17-19

[2] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي** ، مرجع سابق ذكره ، ص201

[3] جمال الدين عويسات ، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية** ، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ،دون سنة النشر، ص ص 74-75

– يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار، فاتساع نطاقه وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح[1].

– يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري في الدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم حجم تجارتها مع العالم الخارجي ستكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل ووضعية موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

– يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يودي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة الرفاهية للمستهلكين[2] .

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي

يمر التكامل الاقتصادي بين الدول بعدة مراحل نتناولها فيما يلي:

أولا : اتفاقيات التجارة التفضيلية "Preferential Trade agreement " PTA

تعنى اتفاقية التجارة التفضيلية مجموع الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها، حيث تتفق مثلا دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص التي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع بقاء الرسوم أو تتفق دول معينة ان تعطي بعضها البعض امتيازات جمركية متبادلة [3]. ويذهب البعض في تعريفه لاتفاقيات التجارة التفضيلية إلى اعتبارها أبسط صور التكامل الاقتصادي وتعني مجرد منح بعض التفضيلات أو الميزات في المعاملة من جانب دولة أو منطقة معينة لدولة أو دول أخرى ترتبط بالدولة أو بالمنطقة المانحة بصلات معينة: جوار، تاريخ مشترك، احتلال سابق...الخ [4].

[1] كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984، ص ص 48-49

[2] آسيا الوافي، **التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2007، ص20

[3] فؤاد أبو ستيت ،**التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**،مرجع سبق ذكره ،ص09

[4] علي القزويني ، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي**، ط1، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، الجماهيرية الليبية ، 2004 ، ص 244

ومن أمثلة اتفاقية التجارة التفضيلية: النظام التفضيلي بين دول الكومنولث البريطاني عام 1936 بين بريطانيا ودول مستعمراتها السابقة.

ثانيا:منطقة التجارة الحرة " FTA" Free Trade Area

هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على كل دولة مع الاحتفاظ بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقتها التجارية مع بقية دول العالم غير الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة [1]، وبالتالي تلتزم كل دولة بإزالة الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية المفروضة على الواردات من بقية الدول الأعضاء، أو الدول المشتركة في منطقة التكامل[2].

وتهدف هذه المنطقة إلى دفع عجلة التنمية وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول، بالإضافة إلى مساهمتها في دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص العمل داخل المنطقة. إن المشكلة الرئيسية التي تواجهها مناطق التجارة الحرة عادة هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة خاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء في المنطقة ولا تحرم منطقة التجارة الحرة قيام أي دولة عضو فيها بعقد اتفاقيات جديدة دون موافقة بقية الدول الأخرى في المنطقة. ولقد شهدت كثير من دول العالم خلال العقدين الأخيرين تحركات وجهود واسعة نحو إقامة مناطق التجارة الحرة.[3]

ومن الأمثلة على هذه الصورة من صور التكامل نذكر:

- منطقة التجارة الحرة الأوروبية والمعروفة اختصارا باسم "آفتا" AFTA: نشأت هذه المنطقة سنة 1959 بين سبع دول هي: انجلترا ، البرتغال، النمسا، سويسرا، السويد، النرويج، الدانمارك ولم تتضمن هذه الاتفاقية إقامة تعريفة موحدة فيما بين الدول السبعة والعالم الخارجي ولكن تظل لكل دولة أنظمتها الجمركية الخاصة بها. وقد

[1] فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، مرجع سبق ذكره ،ص11

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المشاركة الدولية" من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"**، مرجع سابق ذكره ، ص18

[3] آسيا الوافي، **التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق ذكره ، ص26

لاقت هذه المنطقة صعوبات عديدة من بينها اتجاه بعض دولها إلى الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة وكذا عدم التجاور الجغرافي بين دولها مما أدى إلى ضعف نسبة نجاحها[1].

- منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية والمعروفة اختصارا باسم "لافتا"LAFTA: أنشئت هذه المنطقة بموجب معاهدة مونتفيديو عام 1960 بين سبعة دول وهي: البرازيل، شيلي،بيرو ، أورغواي، الأرجنتين، المكسيك ، بارجواي ثم انضمت إليها دول أخرى هي: كولومبيا و إكوادور عام 1961 ثم فنزويلا وبوليفيا عام 1968 .
- منطقة التجارة الحرة بين كندا وأمريكا والمكسيك والمعروفة اختصارا باسم "نافتا" NAFTA : أنشئت عام 1989 بين دول المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية وكندا[2].

ثالثا:الاتحاد الجمركي "Custum union"CU

هو مرحلة أعلى من مرحلة منطقة التجارة الحرة، فهو اتفاق بين دولتين أو أكثر حول إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات بين الدول الأعضاء ،وهذا أيضا يعني أن الدول الأعضاء تقوم بإزالة كافة القيود الجمركية على المبادلات التجارية بينها وتطبق التعريفة الجمركية الموحدة والمشتركة على السلع التي ترد إلى دول الاتحاد من الدول غير الأعضاء[3].

يمثل الإتحاد الجمركي المرحلة الثالثة من مراحل التكامل الاقتصادي ، وينطوي على درجة أكبر من التعاون بين الدول الأعضاء، ويمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل معادلة على الوجه التالي[4] :

الاتحاد الجمركي = منطقة تجارة حرة + تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي .

ويتم في هذه المرحلة ما يلي:

- إلغاء الرسوم المفروضة على تبادل المنتجات فيما بين الدول الأعضاء وكذلك مختلف القيود الأخرى كالحصص مثلا أو التراخيص.

[1] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق ذكره ، ص220

[2] سامي عفيفي حاتم،**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"**،ط 1، ج2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص39

[3] فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص 40

[4] سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 40

- توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج، وقد يكون ذلك أحيانا بانضمام بعض الأعضاء إلى تعريفة عضو منهم ولا مانع ان يتم التوحيد على مراحل زمنية معينة، كذلك لا مانع من تقبل بعض الاستثناءات على التعريفة الموحدة.
- يتفق عادة في الاتحادات الجمركية على إنشاء جهاز أو أكثر من الأجهزة الجماعية ذات الاختصاص الاستشاري تكون وظيفتها تنظيم العلاقة بين الأعضاء وفض ما ينشأ من خلافات ونزاعات[1].

ومن أمثلة الاتحاد الجمركي: السوق الأوروبية المشتركة قبل الدخول في مراحل الوحدة ،"اتحاد البينلوكس" بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورج في عام 1944.

رابعــا: السوق المشتركة "Common Market" C M

تعتبر السوق المشتركة مرحلة أكثر تقدما من المراحل السابقة في التكامل أو التكتلات الاقتصادية ،وهي عبارة عن اتفاق بين مجموعة من الدول الذي يتم على أساسه إلغاء القيود على تنقل عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل)، علاوة على حرية انتقال السلع فيما بين دول السوق وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاقية سوقا موحدة [2].

ويمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل معادلة على الوجه التالي :

السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + تحرير انتقالات عناصر الإنتاج.

وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة إحدى مراحل الاتحاد الأوروبي، التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما في 25 مارس1957 بين كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية ودول البينولكس الثلاثة (هولندا،بلجيكا،لوكسمبورج) مثالا واضحا على قيام حركة الأسواق المشتركة ودخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في أول جانفي 1958[3].

وقد قامت عدة اتفاقيات لإنشاء أسواق مشتركة في أماكن مختلفة مثل: السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والتي تضم " كينيا وتنزانيا وأوغندا" والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى وتضم" كوستاريكا، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس، نيكاراجوا."

وفي سنة 1964تم إنشاء السوق العربية المشتركة وقد وقعت على هذه الاتفاقية كل من " مصر، سوريا، الأردن، العراق، اليمن، ليبيا، موريتانيا، فلسطين " إلا أن هذه الاتفاقية تعثرت وتجمد تطبيقا بين الدول العربية المعنية [1].

---

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص ص 287-288

[2] فؤاد أبو ستيت، "**التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**"، مرجع سبق ذكره ، ص ص12-13

[3] سامي عفيفي حاتم ،" **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 42

خامسا: الإتحاد الاقتصادي " Economic Union EU "

يعتبر نموذج الاتحاد الاقتصادي أكثر تقدما ويمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل معادلة على الوجه التالي:

الاتحاد الاقتصادي = السوق المشتركة + عملية تنسيق أو تجانس السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء[2].

فالبلدان الأعضاء لا تكتفي ضمن علاقاتها البينية بتحرير عملية انتقال وسائل الإنتاج، بل أنها تتجاوز ذلك إلى خلق الانسجام والتطابق في السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية والاجتماعية فيما بينها.

وفي الواقع، فإن الخضوع لتحديات ضوابط السوق المشتركة يفرض على المتعاملين مع الزمن أن يصلوا باندماجهم إلى درجة الاتحاد، ذلك أن غياب التنسيق على المستوى التشريعي والإداري والقضائي في كل المجالات الرئيسية قد يعرقل آليات عمل السوق أو يعصف بها من الأساس ولعل أحسن نموذج يظهر حتمية الانتقال من السوق المشتركة الناجحة إلى الاتحاد الاقتصادي هو ذلك الذي حققته بلدان المجموعة الأوروبية بعد توقيعها على اتفاقية ماستريخت في 07 فيفري 1992[3].

سادسا: الاتحاد النقدي " Monetary Union" MU "

يعرف "فريدز ماكلوب" اصطلاح الإتحاد النقدي على انه عبارة عن اتخاذ الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. ومن وجهة نظر ماكلوب، فإن التكامل النقدي يعد من أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي ويمكن ملاحظة ارتباط نتيجتين هامتين بعملية الإتحاد النقدي تتعلق النتيجة الأولى :بضرورة وجود سلطة نقدية مركزية مسئولة عن إدارة العملة المشتركة الجديدة وأما النتيجة الثانية : فتتعلق بفكرة الرقابة على الصرف، حيث أن فرض قيود على حق

[1] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق ذكره ، ص ص 225- 227

[2] سامي عفيفي حاتم،**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية " التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"**، مرجع سبق ذكره، ص43

[3] محمد المكيلف، **العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول" واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات" ،المركز الجامعي الوادي ، يومي 27/26 فيفري 2012 ، ص 5

التحويل من عملة إلى أخرى لا يمكن ان يتم داخل منطقة موحدة نقديا وبالتالي تختفي كل صور الرقابة على الصرف داخل المنطقة [1].

سابعا : الإتحاد الاقتصادي التام " Total Economic Intergration"T E I

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة. إنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه. هذه المرحلة لم يصل إليها أي تكتل اقتصادي بعد بما في ذلك الاتحاد الأوروبي[2].

المبحث الثاني :دوافع ومعوقات التكامل الاقتصادي والآثار الناجمة عنه

ينطوي التكامل الاقتصادي على عدة مزايا مما يولد الدافع لدى معظم الدول للاتجاه نحوه، ومع ذلك لا يخلو التكامل الاقتصادي من عيوب وتكاليف ، فتحقيق الإتحاد الشامل عملية صعبة وليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب. و بناءا على ذلك، فان هذا المبحث يتناول دوافع ومعوقات التكامل الاقتصادي من جهة والآثار الناجمة عن هذا الأخير من جهة أخرى .

المطلب الأول: دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي

تتداخل دوافع التكامل الاقتصادي إلى حد كبير مع مقوماته، لذلك فإن الحديث عن كل منهما على حدى ينطوي على قدر كبير من الاشتراط. يقصد بدوافع التكامل مبرراته وهي أقرب ما تكون إلى الأهداف التي تسعى إليها

[1] إيمان عطية ناصف ، ، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق ، ص ص227- 229

[2] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر،2007، ص15

الدول والمجتمعات من الدخول في علاقات تكاملية مع غيرها، أما المقومات فهي الوسائل والسبل التي تؤمن تحقيق وتواصل وتطور عملية التكامل ذاتها[1].

أولا:دوافع التكامل الاقتصادي

وترتكز الدوافع أساسا على اقتناع الدول المتكاملة بالمزايا التي يمكن أن تعود عليها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل تحقيق التكامل وكلما زاد الاقتناع بهذه المنافع، كلما كان الدافع إلى التكامل أقوى[2].

1 – دوافع اقتصادية

-**زيادة التشغيل**: إن التكامل الاقتصادي يساهم في الحد من البطالة الواسعة الانتشار، كما يمكنه ان يستوعب الفائض من العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة، فتوسع السوق يساعد على زيادة النشاطات الاقتصادية والذي بدوره يتيح قدر أكبر من فرص التشغيل، كما يوفر إمكانية تشغيل فرص العمل بأكثر كفاءة من خلال استخدامه في المجالات التي تحقق إنتاجية ودخل أعلى، كما يساهم التكامل في توفير إمكانية كبيرة لتطوير نوعية عنصر العمل مقارنة بما كان عليه قبل التكامل.

-**زيادة معدل النمو الاقتصادي**: في ظل التكامل، تصبح عملية الإنتاج والنشاطات الاقتصادية غير مقيدة بكمية عناصر الإنتاج الموجودة على مستوى دولة واحدة، حيث لديها إمكانية لاستعمال جميع عناصر الإنتاج الموجودة في الدول المتكاملة سواء من رؤوس أموال أو الأيدي العاملة الماهرة والفنية، إضافة إلى القدرات الإدارية والتنظيمية، فيزيد الإنتاج بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل الوطني، فتتحسن معدلات النمو الاقتصادي[3].

-**اتساع السوق**: من خلال التكامل الاقتصادي يمكن القضاء على مشكلة ضيق الأسواق فيصبح بالإمكان الحصول على أسواق أوسع و مجال أكبر يستوعب كل المنتجات ويمكن أن يؤدي في الكثير من الأحيان إلى قيام بعض الصناعات التي لم تكن قائمة قبل التكامل نتيجة الزيادة في الطلب الداخلي الذي يبرر قيام صناعة ذات حجم وكفاية اقتصادية، فإلغاء الرسوم والحواجز الجمركية يقف عائقا أمام اقتحامها لهذه الأسواق، ومما لاشك فيه أن اتساع حجم السوق وما

[1] علي القزويني ،**التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي**، مرجع سابق ، ص266

[2] عثمان أبو حرب ، **الاقتصاد الدولي** ، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2007 ، ص201

[3] بوالكور نور الدين ، شرون عز الدين ، **التكتلات الاقتصادية بين جغرافية حقبة التكامل وعالمية المرحلة الراهنة** ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول "واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات" يومي 27/26 فيفري 2012، المركز الجامعي الوادي ، ص 5

يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء في التكامل سوف يؤدي إلى تحقيق العديد من النتائج الاقتصادية الهامة:

- اتساع المجال والفرص أمام المنتجين في كل دولة عضو لزيادة الإنتاج ، حتى تتمكن من تغطية الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها، مما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة والزيادة من كفاءتها الإنتاجية .
- بما ان ضيق السوق عادة ما يؤدي إلى الحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي لذلك فإن اتساعها يؤدي في الكثير من الأحيان إلى تحقيق وفرات الحجم الكبير.
- كما ان اتساع حجم السوق يؤدي إلى التخصص و تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل حيث يمكن لكل دولة تتميز بميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة ان تتخصص في إنتاجها داخل منطقة التكامل.
- إسهام التكامل الاقتصادي في بناء قاعدة تكنولوجية.
- يسهم التكامل بتوفير درجة أكبر من الحماية للاقتصاد، وبخاصة في العصر الراهن، عصر الشركات العملاقة وحجوم الإنتاج الكبيرة والتكتلات الدولية الضخمة وذلك لما تمثله هذه الأشكال الاقتصادية من تركز وقوة وبالتالي قدرة على السيطرة تجعل الدول منفردة وبالذات النامية منها غير قادرة على مواجهة هذه الحجوم الكبيرة والتكتلات الضخمة وبالتالي يدفعها هذا الواقع إلى ان تكون في حالة تبعية لها بدرجة أو بأخرى وهذا ينجم عنه استنزاف قدراتها ومواردها مما يفرض عليها التوجه نحو التكامل فيما بينها لحماية اقتصادياتها من المخاطر والاستنزاف وتشويه التطور.
- تعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي: فالتكامل الاقتصادي يزيد من قوة وأهمية الدول المتكاملة ككل خاصة على المستوى الدولي بشكل يفوق ما كانت تحصل عليه وهي منفردة قبل التكامل، حيث ان التكامل يؤدي بها إلى تكوين كتلة اقتصادية واحدة تمتلك من القوة والأهمية الاقتصادية في الساحة الدولية ما يؤهلها إلى إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية بما يضمن تحقيق مصلحتها الخاصة[1].
- التمتع بالوفورات الإنتاجية الكبيرة سواء الوفورات الناشئة في حجم الإنتاج الداخلي والتي تسمى بالوفورات الداخلية أو الوفورات الخارجية التي تتكون من العوامل الأخرى خارج نطاق المشروع.
- زيادة درجة المنافسة وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد.
- خلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية.

[1] نور الدين دلال، **رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماجيستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2006/2005، ص ص13- 15

- زيادة معدل التبادل الدولي والتجارة البينية بين الدول الأعضاء.
- زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية[1].

2- دوافع سياسية

يعد التكامل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية، أو تعزيز القوة التفاوضية للبلدان المتكتلة في إيجاد علاقات اقتصادية و سياسية أكثر عدلا وتوازنا مع البلدان الصناعية والمنظمات الدولية التي تتحكم بهذه البلدان.

التكامل الاقتصادي يعزز كذلك الروابط السياسية بين الدول الأعضاء وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة، فمما لا شك فيه أن العلاقات الاقتصادية والتجارية المتوازنة تحقق مصالح البلدان الأعضاء وهي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع والأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي، وكلما كانت هذه العلاقات أكثر تطورا، كلما قطعت مسيرة التكامل الاقتصادي أشواطا أبعد وهكذا يسير التكامل الاقتصادي جنبا إلى جنب مع التكامل السياسي وصولا إلى الوحدة السياسية بين البلدان الأعضاء.

- يشكل الإطار الاقتصادي السياسي للأمن القومي والإقليمي وإزالة بؤر التوتر والصراع والخلافات الحدودية وغيرها ويتحقق الاستقرار الاقتصادي والسياسي معا.

3 -دوافع تاريخية واجتماعية

إن تطور العلاقات الاقتصادية من شانه أن يعزز علاقات الود والتعايش المشترك والحوار الثقافي ويزيل ما تراكم من حساسيات ترتبط بفترات طويلة من الخلافات السياسية والعقائدية، وضعف أو انعدام العلاقات الاقتصادية والتجارية والصلات الاجتماعية الثقافية بين هذه الدول، وعليه فإن التكامل يعزز الأمن الاجتماعي والثقافي لهذه البلدان وبوجه عام يتيح التكامل مجالا واسعا لاستفادة مجتمعات الأقطار المشاركة من الخصائص والانجازات الحضارية لبعضها البعض[2].

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي

[1] مفتاح صالح، سليم قط ، **واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي وإستراتيجية تحقيقه** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي " الواقع والآفاق "، جامعة عمار ثليجي ،الأغواط ، 19 أفريل2007 ، ص ص 69 -70

[2] علي القزويني ،**التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي** مرجع سابق ذكره ، ص ص275 - 274

من الطبيعي أن نجاح عملية التكامل الاقتصادي يتوقف على مدى ما يتوفر له من مقومات، فإذا كانت دوافع التكامل الاقتصادي تجيب على سؤال لماذا التكامل الاقتصادي؟ أو ماذا يقدم للبلدان المشاركة وغير المشاركة فيه؟ فإن مقومات التكامل الاقتصادي تجيب على سؤال كيف يمكن أو يجب أن يتحقق؟ وفيما يلي أهم هذه المقومات:

1 – المقومات الاقتصادية: يدخل ضمن المقومات الاقتصادية ما ياتي:

– **انسجام السياسات الاقتصادية** :وخاصة السياسة التجارية و النقدية و المالية ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات، إضافة لذلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة، حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية ويتم ذلك بإعداد سياسة إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء .

– **تجانس اقتصاديات أطراف التكامل:** ويعتبر أهم مقوم نجاح التجارب التكاملية، فغيابه عن الاقتصاديات المتكاملة يعتبر الحجر المعيق والمطب الذي يهوي بالتكامل بحيث نبتعد عن حقيقة التكامل المطلوب بما يفرغ معنى التكامل من حقيقة معناه ومرتجيات فحواه، لذا يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل[1].

–**الموارد والأسواق:** يقوم التكامل الاقتصادي على وفرة أكبر في الموارد وعلى أسواق أكثر اتساعا، إذ من الواضح ان الأولى(الموارد) تمثل إمكانيات الإنتاج والعرض، في حين تحدد الثانية(الأسواق) نطاق الطلب ولكي يمكن توظيف هذه الموارد واستخدام الأسواق بشكل فعال، يتعين توفير البنى الأساسية اللازمة والآليات المناسبة لتنظيم النشاط الاقتصادي[2].

– **توفر طرق ووسائل النقل والاتصال:** يعتبر هذا المقوم عنصرا هاما وأساسيا في نجاح التكامل وفاعليته،لأنه حتى وان توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق ووسائل النقل بين الدول المتكاملة، إضافة إلى عدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة القائمة على التكاليف النسبية في الإنتاج، بحيث أن إضافة تكاليف النقل المرتفعة إلى السعر تجعل السعر مرتفعا، وغير قادر على المنافسة، وهذا معناه تضرر المنتج الكفء لصالح المنتج غير الكفء[3].

[1] بوصبيع رحيمة، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية** ، مرجع سابق ذكره ، ص14

[2] علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي** ، مرجع سابق ذكره ، ص276

[3] الجوزي جميلة، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي**، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17-19أفريل2007،ص318

- **توفر الأيدي العاملة المدربة:** من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة وحرية انتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكتل استغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة باستمرار، كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، ومنه زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة[1].

-**توفر الموارد الطبيعية:** ذلك أن توفر الموارد الطبيعية مقوم يعتبر أساسا يمكن الاعتماد عليه في قيام التكامل الاقتصادي ونجاحه حيث ان ظهور نقص في وفرة بعض الموارد الطبيعية لدى بعض الدول يؤدي بها إلى التكامل وذلك بالاعتماد على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لصالح كل الدول المتكاملة.

-**الجوار الجغرافي:** حيث أن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي طبيعي، وجدت فيه، الدول المتجاورة مصلحة العمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية[2].

2 – المقومات الثقافية والاجتماعية

تتركز قبل كل شيء في التقارب والتماثل في النسيج والوعي الاجتماعي وفي ثقافة البلدان المتكاملة وفي العادات والتقاليد ، وكلما كان التماثل والتقارب أكبر فإن التكامل الاقتصادي لم يكن أكثر سهولة وسلاسة فقط وإنما أكثر ضرورة أيضا ، خاصة إذا شمل عناصر أساسية في البناء الاجتماعي لهذه البلدان كاللغة والدين، ومما لاشك فيه ان تماثل وتجانس البناء الاجتماعي بين هذه البلدان لا يمنع أبدا من وجود وتنوع في هذا الجانب أو ذاك من الجوانب الاجتماعية والثقافية لهذا البناء، بل بالعكس قد يصبح رافدا هاما لتعزيز قدرات هذه البلدان وآفاق تطورها [3] .

3 – المقومات السياسية والمؤسسية

تمثل الظروف السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية وتفرض هذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل المتعددة والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس

[1] آسيا الوافي ،**التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة** ، مرجع سابق ذكره ، ص37

[2] موله عبد الله ، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد262 ،2000، ص65

[3] علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي**، مرجع سابق ذكره ، ص280

وفقا لمقتضيات الحاجة، كما تفرض أيضا ضرورة توفر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة.[1]

وتتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسية في توافر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية والسياسات العامة والاقتصادية والاجتماعية وعلاقات سياسية بين الدول أو بالأحرى بين حكومات قائمة على الاعتراف والاحترام المتبادلين وحسن الجوار[2] .

المطلب الثاني: تكاليف ومعوقات التكامل الاقتصادي

تكتنف عملية تحقيق التكامل الاقتصادي الكثير من المصاعب والتكاليف حيث ان المشروع التكاملي لا يمكن تجسيده في الواقع إلا إذا توفرت الإرادة القوية وسخرت له الإمكانيات اللازمة لمواجهة كل أشكال المعوقات التي تعرقله و تحمل الأعباء المترتبة عنه. في هذا المطلب نتطرق الى البعض من تلك المعوقات و التكاليف و نذكر منها:

أولا: تكاليف التكامل الاقتصادي:

من بين أهم التكاليف التي تتحملها الدول المشاركة في عملية التكامل الاقتصادي مايلي:

– التضحية باستقلالية كل بلد عضو ،إن كل دولة تنظم إلى تكتل الاقتصادي فأنه يترتب عليها التخلي على استقلاليتها، واحترام عدد معين من القواعد والمبادئ التي أنشأت هذا التكتل، مثلا الاتحاد الأوروبي قام على عدة مبادئ منها أن العجز العام يجب أن لا يتجاوز 3% من الناتج المحلى الخام، و الدين الصافي العام لا يجب أن يتجاوز 60% من الناتج المحلى الخام، كما إن معدلات التضخم و الفوائد في المدى الطويل لا بد أن تكون محصورة في مجال محدد[3].

– اختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات والصناعات المحلية في دول الاتحاد عن بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين المصلحة العامة والسياسة العليا للاتحاد من ناحية أخرى، فبعض الصناعات يجب أن تغلق أبوابها وأن تعدل عن سياساتها لأنها لم تقم إلا في ظل الحماية، وان زوال تلك الحماية فيه القضاء عليها.

[1] آسيا الوافي ،**التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة** ، مرجع سابق ذكره ، ص23

[2] علي القزويني ، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي**، مرجع سابق ، ص ص 280-281

[3] حمزة فطيمة ،**تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة "الاتحاد الأوربي نموذجا"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)في العلوم التجارية،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015/2014 ،ص44

– المشاكل الناجمة عن نظم التعريفة ومستويات الرسوم في الدول الأعضاء: تدني الإنتاجية و ارتفاع المديونية الخارجية، بالإضافة إلى عدم استقرار سياسات الإصلاح الاقتصادي وسياسات تحرير التجارة. [1]

– انه من الصعب وضع تعريفة موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها، وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية. والبعض الآخر يرفض كذلك تعريفة موحدة تزيد عن الرسم الأخذ به نظرا لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر.

– إن درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل و ظروف المشاريع الإنتاجية، تؤدي إلى درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في كل دولة عضو، وبالتالي يصعب التخلي عن الحماية في دولة ما، وهذا يرجع لمشكل المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى وخاصة التي تنتج بتكاليف أقل والتي قد تؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية [2].

ثانيا:معوقات التكامل الاقتصادي

من بين أهم المعوقات التي تواجه الدول المشاركة في عملية التكامل الاقتصادي ما يلي:

1- المعوقات الاقتصادية

– **الاختلاف في درجة النمو الاقتصادي:** يؤدي التباين في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي ودرجات النمو بين البلدان المختلفة إلى صعوبات كبيرة في قيام التكامل الاقتصادي بين هذه البلدان، ولعل من أبرز المشاكل والمعوقات هنا، تخوف البلدان الفقيرة من سيطرة البلدان الأقوى والأكثر تقدما على التكتل الاقتصادي، وقد يرتبط الأمر أيضا بالتفاوت الفعلي في توزيع المكاسب من التكامل بسبب التفاوت في المركز الاقتصادي للدول النامية نفسها.

–**الاختلاف في أساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة:** قد تختلف الأساليب التي تستخدمها الدول في التنمية وتسيير الحياة الاقتصادية المختلفة، ومما لاشك فيه أن هذه الاختلافات تمثل عقبة أخرى في سبيل قيام التكامل الاقتصادي ، ولكنها لا تحول دونه، وإنما تدعو إلى التريث وعدم الاندفاع في تسريع خطوات التكامل الاقتصادي

[1] آسيا الوافي ،**التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة** ،مرجع سابق ذكره، ص ص 40-41

[2] عبد الوهاب رميدي ،**التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، مرجع سابق ذكره ، ص24

والانتقال إلى أشكال أكثر تقدما قبل توافر الشروط الضرورية والكافية لذلك، وفي مقدمتها تنسيق السياسات والخطط الاقتصادية وإعادة النظر في نظم الإنتاج والتبادل والتكاليف والأسعار وغيرها.

-**قصور البنية التحتية المشتركة** :لا يخفى ما للبنية التحتية المشتركة بين البلدان الراغبة في التكامل من أهمية حاسمة في دفع مسيرته بوصفها تمثل الشروط المادية والتقنية و الاجتماعية له وللعلاقات الاقتصادية البينية بصفة عامة، ويأتي في مقدمتها وسائل النقل والمواصلات والاتصالات والمعلومات. وحتى وإن كانت هذه الوسائل كافية ومرضية في إطار البلد الواحد، إلا أنها قد لا تكون مناسبة ومهيأة لإقامة أشكال متطورة من التكامل الاقتصادي ، والتغلب على هذه العقبة يتطلب العمل على تطوير شبكات البنية التحتية الداخلية في كل بلد وربط هذه الشبكات من خلال خطوط ، كما أن وجود مثل هذه البنية يساعد على ترسيخ مسيرة التكامل وجعلها غير قابلة للتراجع والانتكاس.

2- المعوقات السياسية

تعد المشاكل السياسية من أبرز معوقات التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية سواء اختلفت أم اتفقت، فالخلافات السياسية والتوجهات القومية أو القطرية تمثل عقبات أمام التكامل بين البلدان النامية وبلدان العالم ككل، وتنقسم المعوقات السياسية إلى:

- الاختلافات بين دول تتبع نظاما اشتراكيا ودول تتبع نظاما رأسماليا، دول تسيطر فيها الحكومات على الموارد الاقتصادية الرئيسية أو تتحكم بالأنشطة الاقتصادية الهامة من خلال القطاع العام والتخصيص المركزي للموارد، ودول تعتمد أساسا على القطاع الخاص وآليات السوق.

- الاختلافات بين نظم الحكم: أي بين دول تتبع نظم الحكم القائمة فيها، الديمقراطية الليبرالية والتعددية السياسية وأخرى ترفض هذه الديمقراطية والتعددية.

- الاختلافات في الأوضاع السياسية: هناك اختلافات عديدة أخرى في الأوضاع السياسية من حيث الاستقرار السياسي والسلام الأهلي ومن حيث توفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى قادة مختلف البلدان وحكوماتها نحو التكامل ، ناهيك عن العديد من النزاعات والمشاكل الإقليمية وخصوصا في دول العالم الثالث.

3- المعوقات الاجتماعية والثقافية:

وتتركز هذه المعوقات في مجموعتين فرعيتين هما:

المجموعة الأولى: المعوقات التي ترتبط بالتباين في مستويات التطور الاجتماعي والثقافي بين البلدان المختلفة من ناحية المؤشرات الرئيسية لهذا التطور (درجة التحضر، المستوى التعليمي للسكان، حركية الفئات الاجتماعية المختلفة، الوعي الاجتماعي، بما في ذلك الوعي بأهمية التكامل...إلخ) .

المجموعة الثانية : المعوقات التي ترتبط بالتباين في الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الساعية إلى التكامل ، ويتعلق الأمر تحديدا بالاختلافات والحساسيات وربما الصراعات ذات الطابع الطائفي أو القبلي وأحيانا العنصري أو العرقي.

إنه لمن الطبيعي أن تؤدي هذه الاختلافات إلى صعوبة التكامل الاقتصادي بين الدول، إلا أنها لا تمنع قيام مثل هذا التكامل ، ومع ذلك فإن حدا أدنى من التماثل والتوافق في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرغبة الحقيقية في التعاون ، لابد أن يتوفر لتحقيق المساعي التكاملية.

المطلب الثالث:الآثار الناجمة عن التكامل الاقتصادي

إن التحليل الاقتصادي للتكامل أسفر عن مجموعة من الآثار تندرج تحت نوعين رئيسيين: ساكنة و ديناميكية و التي يمكن إيضاحهما كما يلي:

أولا : الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي

يقصد بالآثار الساكنة تلك الآثار التي تنطوي على إعادة تخصيص الموارد بين الصناعات القائمة باستخدام الإصدارات الموجودة من عناصر الإنتاج والتكنولوجيا الموجودة، فبعض الصناعات تتوسع وأخرى تتقلص. هذا النوع من الآثار تحدث في المدى القصير ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- أثري تحويل وخلق التجارة:

– أثر خلق التجارة: ونقصد به انتقال مراكز الإنتاج من المصدر المحلي مرتفع التكلفة (قبل إنشاء الإتحاد) إلى مصدر منخفض التكلفة في أحد البلدان الأعضاء (بعد إنشاء الإتحاد) بسبب تخصص كل بلد في المنتجات التي يتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، وبالتالي زيادة التجارة نتيجة لاتساع السوق في أعقاب التكامل، وهذا مفيد لدول الإتحاد وللعالم ككل لأنه يؤدي إلى الاقتراب من التخصص الأمثل للموارد [1]. وهو أثر إيجابي يزيد من الرفاهية الاقتصادية وهو ما يحدث عندما يتم نقل سلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أعلى إلى عضو في التكتل تكون تكلفته أقل.

– **أثر تحويل التجارة:** يحدث هذا الأثر عند انتقال السلعة من منتج غير عضو في التكتل ذي التكلفة الأقل إلى منتج عضو في التكتل ذي التكلفة المرتفعة وهذا الانتقال يحدث نتيجة لتحرير التجارة وما ينتج عنه من إعادة تخصيص الموارد وهو ما يؤدي إلى انخفاض بالرفاهية الاقتصادية[2]. حيث تتخصص الدول المتكاملة في مجالات تتولى إنتاجها وتقوم بتصديرها للدول الأخرى الأعضاء وهو ما يؤدي إلى كفاءة وإنتاج أقل، لأنه يعني الاعتماد على تخصص في الإنتاج بكلفة تفوق ما يمكن ان يتم في حالة الاعتماد على العالم الخارجي، أي التضحية بالتخصص المستند إلى الكلفة الأدنى لصالح تخصص يتم على أساس كلفة أعلى وبالتالي إنتاجية أقل [3].

***2-* الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي:**

نقصد بالأثر الاستهلاكي انه كلما زاد نصيب التجارة الداخلية للسلع المحلية مضافا إليها السلع المستوردة من الدول الأعضاء في الاتحاد، كلما كانت نتائج الاستهلاك إيجابية، أي أن المستهلك يقبل على بضائع الدول الأعضاء في الاتحاد مستبعدا بضائع دول خارج الاتحاد، وبعبارة أخرى فالأثر الاستهلاكي ما هو إلا محصلة الأثرين الإنشائي والتحويلي. عندما تكون المحصلة موجبة(الأثر الإنشائي أكبر من الأثر التحويلي)، فهذا يعني تحقيق مستوى نمو جيد للاستخدام الأمثل للموارد، مما يزيد في الرفاه الاقتصادي الذي بدوره يزيد في الاستهلاك. أما إذا حدث العكس وكان الأثر التحويلي أكبر من الأثر الإنشائي، فهذا يؤدي إلى مستوى نمو منخفض ورفاه اقتصادي ضعيف، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك.

---

[1] علي القزويني ،**التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي** ،مرجع سابق ذكره ، ص ص 135-137

[2] عبد الحميد عبد المطلب ،، **اقتصاديات المشاركة الدولية" من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"**، مرجع سابق ذكره ،ص ص 24- 25

[3] فليح حسن خلف ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ،ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن ، 2001 ، ص168

3- أثر التكامل على عناصر الإنتاج:

كما ذكرنا فيما سبق، فإن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى إعطاء الحرية لتنقل عوامل الإنتاج، من رأس مال ويد عاملة بين دول التكامل. إن رأس المال يتنقل بين دول المنطقة إما على شكل أموال تودع لدى البنوك أو على شكل استثمارات بحيث يجب في هذا الإطار تنسيق السياسات المالية والنقدية بين الأعضاء حتى لا يحدث أثر انحراف الاستثمار، الذي ينشأ نتيجة اختلاف محفزات الاستثمار، وهذا ما يجعله يتجه إلى الدول التي تمنحه ميزات نسبية أكثر، وقد يكون سببه أيضا نقص المعلومات في بعض الدول أحيانا. أما عنصر العمل، فانتقاله تحكمه محددات ربما يكون في مقدمتها الأجر، فعندما يكون الفرق في الأجور كبير بين دول المنطقة فمن شان هذا الاختلاف ان يؤدي إلى انتقال اليد العاملة إلى البلد ذو الأجر العالي وهروبها من البلد الذي تمنح فيه أجورا أقل. كما نجد أيضا أن من بين آثار التكامل السلبية على عنصر العمل، اختلاف قوانين العمل والضمان الاجتماعي التي تقيد من حرية انتقاله، ولذا كان من الضروري توحيد جميع السياسات الاقتصادية لتفادي هذه الآثار السلبية للتكامل .

ثانيا :الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي

تعتبر هذه الآثار طويلة الأجل، لان ظهورها يتطلب وقتا أطول مقارنة بالآثار السكونية للتكامل ولكنها مهمة جدا لأنها تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، ويمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1- أثر المنافسة

إن حرية دخول كل دولة من دول الاتحاد إلى أسواق الدول الأعضاء سيؤدي إلى تكثيف المنافسة بين المنتجين وزيادة الكفاءة خصوصا إذا لم تتوافر شروط المنافسة قبل قيام الاتحاد. كما أن بعض الصناعات التقليدية التي تعودت على طرق الإنتاج القديمة لانعدام الحافز للتجديد، تجد نفسها مضطرة لتحسين طرق الإنتاج وتخفيض التكاليف لاستمرار البقاء بعد ازدياد المنافسة بين المنتجين الآخرين في الاتحاد، أو عليهم الانسحاب من السوق، وبذلك يتغير المناخ الاقتصادي العام وتتحسن طرق الإنتاج والنظرة المختلفة للأمور وطرق الإدارة والتسويق، بعد أن تهب رياح المنافسة لتشيع التغير السريع.

[1] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي**، ط 2 ،المكتب العربي الحديث، القاهرة، ، 1989، ص ص297– 299

2- **أثر وفورات الإنتاج**

إن إلغاء الرسوم والقيود الأخرى على التجارة بعد قيام الاتحاد يوسع من الأسواق المفتوحة للمنتجين داخل الاتحاد، مما يمكنهم من تحقيق وفورات الإنتاج، التي تأتي من زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع وحجم الإنتاج. فقد يكون حجم المشروع أقل من الحجم المثالي عند عدم توافر ظروف المنافسة الكاملة، وزيادة حجم المشروع مع توسيع الأسواق يؤدي إلى تحقيق وفورات الإنتاج الداخلية، فتستطيع المنشأة زيادة الاستثمارات لتوسيع الطاقة الإنتاجية حيث أن السوق الموسعة تتحمل الإنتاج الكبير، وقد لا يتأتي ذلك إذا كانت الأسواق صغيرة ومتفرقة.

إضافة للوفورات الداخلية، يمكن أيضا اتساع حجم السوق وتحقيق وفورات الحجم الخارجية، وهي وفورات لا تتعلق بالمشروع بل خارجة عنه، ونمو الصناعة الوطنية إجمالا يخلق مصدرا للعمالة المدربة والإدارة الواعية، فيؤدي ذلك إلى انتشار وتطور المعرفة التقنية واستخدام طرق جديدة في الإنتاج.

3- **زيادة الاستثمار**

يؤدي الاتحاد الاقتصادي إلى تحريك الاستثمار وزيادته، وبذلك يتم تحديث المصانع وتوسيع الطاقة الإنتاجية وازدياد التخصيص، ويرتفع الدخل القومي ويزداد معه الادخار والاستثمار، كما أن الدول الأخرى خارج الاتحاد قد تزيد من استثماراتها في السوق، بعد أن يشيع الاستقرار وتزداد فرص تحقيق عوائد أخرى .

4- **التخصيص**

ان تحرير التجارة بين مجموعة من الدول كنتيجة للتكامل الاقتصادي، قد يؤدي إلى تخصص الدول الأعضاء في المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وبالتالي يمكن للسوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة تحقيق الفوائد المتأتية من تقسيم العمل، وقد يكون التخصص بين الصناعات أو ضمن الصناعات. إلى جانب هذه الآثار، هناك آثار ايجابية أخرى تتمثل في تحسين شروط ومعدلات التبادل بين دول منطقة التكامل، وكذلك تنشيط الابتكار والتعاون بين المؤسسات في مجال البحث والتطوير، كنتيجة لتحرير حركة الباحثين والمعلومات، ولقيام الهيئات فوق القطرية المكلفة بتسيير شؤون المنطقة التكاملية بتمويل برامج بحث في شتى الميادين.

ومما تقدم ذكره، يمكن القول أن المكاسب الناتجة عن الآثار الحركية للتكامل الاقتصادي لها فائدة كبيرة على اقتصاديات الدول المتكاملة بما يخدم التنمية في تلك الدول ويزيد من رفاهيتها.

ثالثا :أثر التكامل الاقتصادي على اقتصاديات الدول غير الأعضاء

للتكامل الاقتصادي آثار ايجابية على الدول الأعضاء، فهو يؤدي إلى زيادة رفاهيتها، كما انه قد يؤثر على اقتصاديات الدول غير الأعضاء تأثيرا سلبيا. إن التكتلات الاقتصادية الكبيرة الحجم من شأنها أن تؤثر في الأسعار العالمية للسلع فإذا انخفضت الأسعار داخل منطقة التكامل، فإن الدول خارج منطقة التكامل تصبح أسعار منتجاتها أغلى نسبيا بالمقارنة مع أسعار تلك الدول المتكتلة، وتضطر إلى استيرادها منها لأنها أقل تكلفة من إنتاجها، وهذا ما يؤثر سلبا على شركات تلك الدول التي تستورد لأنه يقل الطلب على منتجاتها، مما يجبرها على تخفيض أسعار منتجاتها، ويؤثر ذلك سلبا على ربحيتها وفي بعض الأحيان تضطر إلى تغيير نمط إنتاجها أو تغيير المنتوج أصلا، وأحيانا تجبر على الانسحاب من النشاط، مما يترك عواقب وخيمة على اقتصاد ذلك البلد إذا كان التأثير يمس عدد كبير من الشركات (نقص معدل نمو الاقتصاد، زيادة البطالة نظرا لتسريح العمال....)

وقد يؤثر التكامل على الاستثمار في الدول غير الأعضاء، حيث أن الدول بعد تكاملها تفضل الاستثمار داخل المنطقة، لأنها تواجه أخطارا أقل، نظرا لتوحيد السياسات المالية والنقدية والضريبية فيما بينها، وأيضا من أجل تنمية الدول الأعضاء، لأنها تعبر عن وطن واحد، وفي بعض الحالات تقدم الدول المتكاملة على سحب أموالها المودعة في الخارج وتحويل استثماراتها إلى التكتل الذي تنتمي إليه، وهذا ما فعلته ألمانيا والمملكة المتحدة، وكل هذا يؤثر سلبا على الدول غير الأعضاء في التكامل.

خلاصة الفصل

يعتبر التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن، الوسيلة الأكثر فعالية للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية وزيادة رفاهية الشعوب المعنية مهما اختلفت الطرق والأساليب والمفاهيم المستخدمة المعبرة عن هذه الوسيلة.التكامل الاقتصادي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة الحواجز الجمركية وتحرير عناصر الإنتاج وتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها للوصول إلى حالة متقدمة من الاندماج الاقتصادي ، تزول عنده كل أنواع التمييز والتفرقة، ولا يتم الوصول إلى هذا الاندماج التام إلا إذا توافرت شروط عديدة منها ما هو اقتصادي أو سياسي أو ثقافي أو أمني أو غيرها.

يمر التكامل الاقتصادي بمراحل معينة والتي تعبر عن درجاته، وتتمثل في منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية والوحدة النقدية وكذا التكامل التام، كما يرتكز التكامل الاقتصادي على مقومات عديدة يجب توفرها لضمان نجاح أي مشروع تكاملي، إلا أن المقومات الاقتصادية يظل لها الدور الحاسم في نجاح وديمومة أي تكامل اقتصادي.

إن عملية التكامل وبالرغم من المزايا المتعددة التي تحققها للدول الأعضاء إلا أنها تكتنفها تكاليف عديدة خاصة فيما يتعلق بالتكاليف الناجمة عن التباين في نظم التعريفات والرسوم وسياسات تحرير التجارة الخارجية. وإنه لمن الطبيعي أن تؤدي هذه الاختلافات إلى صعوبة التكامل الاقتصادي بين الدول إلا أنها لا ينبغي ان تمنع من قيامه. وعليه، فإن حدا أدنى من التماثل والتوافق في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرغبة الحقيقية في التعاون لابد أن يتوفر لتحقيق المساعي التكاملية. كما يترتب عن قيام التكامل الاقتصادي مجموعة من الآثار على الدول الأعضاء، منها القصيرة الأجل (الساكنة) و المتمثلة في أثري خلق و تحويل التجارة ومنها الطويلة الأجل (الديناميكية) و المتمثلة في أثر المنافسة و أثر وفورات الإنتاج وأثر الاستثمار وأثر الاستهلاك وأثر التخصص، بالإضافة إلى آثار أخرى على الدول غير الأعضاء في التكامل.

الفصل الثاني

المقارنة بين تجربتي التكامل الإقليمي للاتحاد الأوروبي و رابطة الآسيان

مقدمـة الفصل

لقد شهد العالم قيام تكتلات اقتصادية إقليمية سواء بصيغتها التقليدية خلال عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين أو بصيغتها الجديدة التي شهدها النصف الثاني من عقد الثمانينات من نفس القرن. ويعود إنشاء هذه التكتلات إلى مجموعة من العوامل التي تدفع دولة ما أو مجموعة من الدول إلى تكوين تكتل اقتصادي أو الانضمام إلى تكتل اقتصادي قائم بالفعل قصد تحقيق أغراض و مصالح معينة.

إن جزء معتبر من التجارة العالمية يتم الآن من خلال التكتلات الاقتصادية التي انتشرت في كامل أرجاء العالم، هذه الأخيرة تنقسم إلى مجموعة تكتلات من دول متقدمة ومجموعة تكتلات من دول نامية وهناك تكتلات هي خليط بين الدول المتقدمة والنامية. هذه الأهمية التي احتلتها التكتلات الإقليمية في العلاقات الاقتصادية الدولية دفعنا لدارسة تكتلين هامين في هذا الفصل من خلال مبحثين حيث نتحدث في المبحث الأول عن تجربتي الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان وفي الثاني نقارن بين هاذين النموذجين لتحديد نقاط القوة و الضعف لكلا التكتلين من جهة و معرفة أوجه التشابه و الاختلاف بينهما.

المبحث الأول: عرض عام للاتحاد الأوروبي و رابطة الآسيان

إن أبرز النماذج التكاملية التي أثبتت فعاليتها على الساحة الدولية الإتحاد الأوروبي الذي يشهد له بالنجاح و الاستمرارية رغم عظم حجم التحديات. و مما لاشك فيه ولا ريب أن رابطة دول جنوب شرق آسيا تعد كذلك من بين التجارب التي حققت قسط لا يستهان به في مسار التكامل الاقتصادي الإقليمي لما له من وزن و أهمية على الصعيد الاقتصادي الدولي. نحاول في هذا المبحث عرض المراحل المختلفة التي مرت بها التجربتين و البداية تكون بالإتحاد الأوروبي ثم تليها التجربة الآسيوية.

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي، نشأته و هيكله التنظيمي و مراحل بناءه

إن المحاولات المتكررة والمتعاقبة التي قامت بها الدول الأوروبية طيلة مدة تجاوزت خمسين عاما وقد اتخذت هذه الدول خلال هذه الفترة مسالك وصيغ عديدة والتي انتهت إلى إقامة الاتحاد الأوروبي. في البداية، الأهداف المسطرة كانت متواضعة وفي مجالات محدودة ثم بعد ذلك إلى أهداف بالغة الأهمية وقد تدرجت التجربة الأوروبية بدءا بإقامة اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة وصولا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي. لقد استطاعت الدول الأوروبية أن تنتقل مع مرور الأعوام من تكامل إقليمي يضم بضعة دول إلى تكامل يضم عضوية دول جديدة بفضل التوسعات المتوالية. نحاول في هذا المطلب إعطاء لمحة مختصرة عن هذا النموذج التكاملي من خلال التطرق إلى نشأته وهيكله التنظيمي مرورا بمراحل بناءه وانتهاءا بمختلف توسعاته.

أولا: النشـأة

يمكن إرجاع نشأة الإتحاد الأوروبي إلى ما أسفرت عليه الحرب العالمية الثانية، فقد كان لهذه الحرب وما صاحبها من انهيار ودمار الفضل في إعطاء دفعة قوية لفكرة الوحدة الأوروبية، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية استيقن معظم قادة أوروبا أن أفضل طريقة لاجتناب النزاعات الحديثة تقوم على تقوية التعاون والتكامل الدولي وتقوية دور أوروبا في النظام الاقتصادي العالمي [1].

[1] Paul Krugman , Maurice obstfeld , **Economie internationale ,** 8éme édition, Snelsa , paris , 2009 , p 596.

وكانت أول خطوة نحو التكامل هي إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عن طريق معاهدة باريس بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين واقترب الحلم الأوروبي في التكامل من الحقيقة في عام 1957 باتفاقية روما.

–معاهدة باريس: تمثل معاهدة باريس التي تم التوقيع عليها في 18 أفريل من عام 1951 بين ست دول أوروبية (فرنسا، ألمانيا الاتحادية، ايطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورج) الانطلاقة الأولى في طريق بناء الجماعة الاقتصادية الأوروبية .

اتفقت الدول الست على حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والحديد وما يرتبط بها من صناعات، والتي كانت احد العوامل الرئيسية في نشوب الحربين العالميتين الأولى (1914-1917) والثانية (1939-1944) فلقد ارتأت هذه الدول التعاون فيما بينها في هذا المجال والذي من شانه أن يذيب الخلافات ويخفف من حدة الصراعات الرامية إلى السيطرة على منابع وقواعد صناعات الفحم والحديد في هذه الدول الست. ومن هنا جاءت معاهدة باريس لتقيم الجماعة الأوروبية للفحم والصلب كخطوة لتسهيل تحرير تجارة الفحم والحديد بين الدول الأعضاء مع فرض حماية ضد الدول غير الأعضاء .

–معاهدة روما: تمثل معاهدة روما التي تم التوقيع عليها في 25 مارس1957 الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير، وهو الكيان الذي تأسس في بداية الأمر من نفس الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب وقد تشكل هذا الكيان في بدايته من تنظيمين رئيسين هما: التنظيم الأول بإنشاء "الجماعة الاقتصادية الأوروبية "EEC". ولقد عرف هذا التنظيم بالمصطلح الشائع "السوق الأوروبية المشتركة "، أما التنظيم الثاني فهو خاص بإقامة جماعة قطاعية أخرى على غرار الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والتي يرمز لها أيضاEURATOM.

بهدف عدم الوقوع في تداخل معاني المصطلحات، يتعين تحديد المعنى الدقيق لبعض المصطلحات المستخدمة في نطاق التكامل الاقتصادي الأوروبي والتي تقع في مقدمتها اصطلاح "الجماعة الأوروبية "الذي يطلق على التنظيم الأوروبي في مجموعه وهو التنظيم المنبثق عن المعاهدات المنشئة للجماعات الأوروبية الثلاث مضافا إليه مجال التعاون السياسي بين دول الجماعة وهو التعاون الذي تم استحداثه في مطلع السبعينيات من القرن العشرين. أما إذا انتقلنا إلى اصطلاح "الجماعات الأوروبية " فانه يمكن القول أنها تشتمل على كل من الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للفحم والصلب والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. ومن هنا يتضح أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية تعبر عن إحدى الجماعات

الثلاث ولكنها تشكل في الوقت نفسه جزءا من التنظيم الأوروبي في مجموعه.[1] ولقد حددت معاهدة بروكال الموقعة من جميع الدول الأعضاء في الجماعات الأوروبية في 25 مارس 1965 العلاقة بين هذه الجماعات الأوروبية الثلاث، كما أنشئت في نفس الوقت الأجهزة المشتركة التالية :

-**اللجنة التنفيذية الأوروبية أو المفوضية الأوروبية:** وتعتبر الجهاز التنفيذي للجماعات الثلاث، وهي تناظر السلطة التنفيذية بمفاهيم نظم الحكم المختلفة المطبقة في العالم، واللجنة التنفيذية الأوروبية هي الجهة الوحيدة التي لها حق تقديم اقتراحات بمشروعات القوانين سواء من تلقاء نفسها أو بموجب تكليف من المجلس الأوروبي.

-**المجلس الأوروبي والمجلس الوزاري:** ويجتمع الأول على مستوى رؤساء الدول والحكومات، بينما الثاني على مستوى الوزراء، ولهذا المجلس له حق إصدار وسن التشريعات المختلفة على مستوى الجماعة الأوروبية استنادا إلى المقترحات التي تتقدم بها المفوضية الأوروبية (اللجنة التنفيذية) ويلتزم المجلس الأوروبي بأخذ رأي كل من البرلمان الأوروبي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دون أن يلتزم برأيهما عند استصدار التشريعات الأوروبية.

– **البرلمان الأوروبي:** الذي تم انتخاب أعضاءه انتخابا مباشرا للمرة الأولى عام 1979 وسلطاته كانت تعد في البداية سلطات استشارية حتى إقرار مشروع أوروبا الموحدة عام 1992 إلا انه كنا يستثنى من الصفة الاستشارية حالتين: الحالة الأولى تتعلق بسلطات واسعة في مجال إقرار ميزانية الجماعات الأوروبية ،أما الحالة الثانية فهي خاصة بحق البرلمان الأوروبي في سحب الثقة من أعضاء الهيئة التنفيذية للمفوضية الأوروبية ومن خلال هاتين الحالتين زاول البرلمان الأوروبي نشاطه حتى إقرار معاهدة ماستريخت عام 1992 التي منحته سلطات أوسع في مجال صنع القرار داخل الجماعة الأوروبية ، وفي قمة كوبنهاجن في ديسمبر 2002، تم إقرار تنظيما أوروبيا جديدا يمنح البرلمان الأوروبي مزيدا من الصلاحيات والاختصاصات.

– **محكمة العدل الأوروبية:** وهي السلطة القضائية داخل الجماعة الأوروبية، وتختص بفض المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء في الجماعة، أو دولة عضو ومؤسسات الجماعة أو عضو واحد الأفراد أو الشخصيات الاعتبارية، أو بين هؤلاء ومؤسسات الجماعة الأوروبية.

---

[2] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق "**، ط 1، ج2 ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005 ، ص ص 155-157

- **دائرة او جهاز المحاسبات:** وهو الجهاز الذي يختص بعملية المراقبة المالية لهيئات الجماعة الأوروبية .

ثانيا: مراحل قيام الإتحاد الأوروبي

لقد تحقق قيام الإتحاد الأوروبي بعد أن مرّ بعدة مراحل خلال فترة زمنية قاربت الخمسين عاما، وأهم هذه المراحل هي:

- **إعلان مارشال**

بدأت أول خطوة جدية في سبيل توحيد أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية في الواقع من خارج أوروبا، فلقد اقترح الجنرال مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في خطاب ألقاه في جامعة" هارفارد "في جوان 1947بأن تقوم دول أوروبا بالتعاون الوثيق بينها لحل المشكلات التي تواجهها نتيجة لما خلفته الحرب العالمية الثانية من اختلال في اقتصادياتها ووعد بأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة الدول الأوروبية لدعم جهودها المشتركة وتحقيق الانتعاش الاقتصادي لها، على أن تقوم هذه الدول بتنسيق احتياجاتها للاستفادة من المساعدات الأمريكية أكبر استفادة ممكنة ولإنفاقها على الوجه الأكمل، فقدرت التكاليف الأصلية لمشروع مارشال في ذلك الحين بنحو 22 مليار دولار أمريكي، ويرجع هذا الاهتمام بتلك الدول لاعتبارها سياسية واقتصادية[1].

- **مشروع شومان المتمثل في إنشاء جماعة الفحم والصلب**

فقدت فرنسا دورها الاستعماري ونفوذها بعد الحرب العالمية الثانية أمام الكتلتين الشرقية والغربية، فقامت بمشاريع للعمل عل تكتل أوربا لاستعادة دورها المفقود، ونسبة لما قدمه روبرت شومان وزير خارجية فرنسا في 09 ماي 1950 من اقتراح إقامة الاتحاد الأوروبي لدول الفحم و الصلب وقد تم إقراره من ستة دول[2] هي: فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ وهولندا، واتخذت لكسمبورغ مركزا لها.

[1] أحمد علي دغيم، **السوق الأوربية المشتركة :حاضرها ومستقبلها**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986 م، ص ص 13-14

[2] مجذاب بدر عناء، محي الدين حسين، **المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 1998 ، ص161

- **الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية:**

في 02 جوان 1955 قررت الدول الست الأعضاء في تكتل الفحم والصلب تحقيق مزيد من الاندماج والتقارب فيما يتعلق بالطاقة الذرية وإقامة سوق مشتركة وإنشاء صندوق استثماري أوروبي، وتم إقرار هذا التجمع في 01 جانفي 1958مع ظهور السوق الأوروبية المشتركة.

- **السوق الأوروبية المشتركة:**

وهو الاسم الشائع للجماعة الأوروبية التي تكونت بعد التوقيع على معاهدة روما يوم 25 مارس1957، حيث اتفق فيها على إنشاء" الجماعة الاقتصادية الأوروبية "وإنشاء" الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية"، ومع حلول أول جويلية 1957، نجحت الدول الست الموقعة على تلك المعاهدة في دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي" السوق الأوروبية المشتركة" ، واتفق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12 و 15 عاما و تلخصت أهدافها في:

- إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على صادرات وواردات الدول الأوروبية البينية.
-توحيد التعريفة الجمركية إزاء الصادرات من الدول غير الأعضاء.
-إلغاء العوائق التي تحد من انتقال العمل ورأس المال
- إتباع سياسة زراعية مشتركة.
-تحسين أحوال العمالة ورسم سياسة زراعية.
-تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق
-تنسيق السياسة النقدية ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات.
-تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المتخلفة نسبيا داخل السوق.

ولقد توسّعت الجماعة الأوروبية بعد عقدين من الاتفاق حيث ضمت كل من بريطانيا والدانمارك وايرلندا في عام 1973، ثم ضمت اليونان في عام 1981، وكلا من البرتغال وإسبانيا في عام 1986، فأصبح عدد الدول في ذلك التاريخ 12 دولة، كما شهدت المجموعة الأوروبية توسعا أخر عام 1990 عندما تم توحيد شطري ألمانيا في دولة واحدة سميت بألمانيا.

- **إتفاقية ماستريخت**

تم الاتفاق على إعلان الإتحاد الأوروبي واستكماله طبقا لمعاهدة ماستريخت نسبة إلى مدينة ماستريخت على حدود هولندا في 07 فيفري 1992 والتي أصبحت سارية المفعول في عام 1993بعد الاستفتاء الشعبي عليها من بعض دول الإتحاد.

تعد معاهدة ماستريخت التي انعقدت بتاريخ 09 ديسمبر 1991 في المدينة الهولندية ماستريخت من قبل المجلس الأوروبي من أهم المنعطفات التي شهدها الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي خلال مسيرته والتي رسمت الطريق إلى إقامة الاتحاد الأوروبي.

في 08 فيفري 1992 وقعت الدول الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على المعاهدة الاقتصادية والنقدية لتضع جدولا زمنيا لإقامة الوحدة النقدية الأوروبية واستبدال مسمى "الجماعة الأوروبية" ليصبح "الاتحاد الأوروبي" للتعبير عن تحول مسيرة التكامل الأوروبي إلى نطاق أرقى والانتقال إلى مرحلة جديدة التكامل الاقتصادي و السياسي[1].

هذه الاتفاقية هي التي حددت مسيرة الاتحاد منذ عام 1992 لما تضمنته من معايير وخطوات واضحة ومحددة ومراحل منطقية توجت بالتكامل النقدي الذي يتمثل في إصدار عملة موحدة "اليورو" ولعل ما يميز هذه القمة عن غيرها أنها جاءت بمعايير صارمة من أجل إيجاد منطقة أكثر استقرار، ليكون الاتحاد قوة اقتصادية لها وزنها في العالم، حيث وافق قادة الدول خلال هذه القمة على ترقية التعاون والتنسيق فيما بينهم في مجال السياسية الاقتصادية.[2]

وقد حددت هذه الاتفاقية ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة و هي:

-المرحلة الأولى 1990-1994: وتهدف إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيد من التطابق في السياسية الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية والوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

[1] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق "**، مرجع سبق ذكره، ص 187

[2] عادل بلجبل ، **التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي** ، مذكرة ماجيستير ، جامعة باتنة ،2007، ص58

-**المرحلة الثانية 1995-1998**: وتهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة من قبل جميع الأعضاء ويتم استكمال هذه المرحلة بعد تحقيق مجموعة من الشروط منها على سبيل المثال ألا يتجاوز معدل التضخم 1.5 % من معدل التضخم في أحسن ثلاث دول من حيث التضخم في الإتحاد الأوروبي.

-**المرحلة الثالثة 1999-2002** :وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية وإصدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأسمال قدره 4 %مليارات إيكو وتبلغ حصة ألمانيا فيه 25%.

وقد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الأوروبية الموحدة المتمثلة في اليورو في جانفي 2001 من خلال تخلي الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد الأوروبي عن عملاتهم والعمل من خلال عملة اليورو التي أصبحت ثاني عملة في العالم.

وقد حددت مجموعة من الشروط لانضمام الدول الأعضاء إلى نظام العملة الموحدة وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- يجب أن لا يتجاوز سعر الفائدة الربوي أكثر من نقطتين مئويتين من متوسط سعر الفائدة طويل الأجل للدول الأعضاء صاحبة أدنى معدلات الفائدة الربوية.
- سعر الصرف يجب أن يظل لمدة سنتين داخل المدى 2.25 %
- يجب أن يكون عجز الميزانية تحت 3% من الناتج المحلي الخام.
- يجب أن يكون الدين العام أقل من 60% من الناتج المحلي الخام.

ثالثا: التوسع في عضوية الاتحاد الأوروبي و إنشاء العملة الموحدة

لقد مثلت فكرة التوسع أحد أهم التحديات التي واجهت ومازالت تواجه الإتحاد الأوروبي في مسيرته الاندماجية الناجحة، وهذا لارتباطها بجملة من المعيقات، ضف إلى ذلك أن الأوروبيين عرفوا هذه الظاهرة على مراحل مختلفة ولم تتم دفعة واحدة وكانت في كل مرة تطرح الفكرة تجد معارضة قوية ولكنها تنتهي دائما بتحقيق الإجماع حولها. وتبقى أكبر عملية توسع هي تلك التي تعلقت بانضمام الدول الأوروبية الواقعة في شرق القارة والتي كانت تعادي أوروبا الغربية لسنوات عديدة ومع ذلك تم تجاوز هذه الخلافات بشكل حضاري رغم كل الصعوبات وقد مر توسيع عضوية الإتحاد الأوروبي بمجموعة من المراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: طلبت كل من بريطانيا والدانمارك وايرلندا سنة 1961 ثم النرويج سنة 1962 الانضمام ولكن طلبهم لم يوافق عليه بعد مفاوضات دامت سنتين، وكررت الدول الأربعة التقدم بطلب الانضمام سنة 1967 ولكن رفض للمرة الثانية، واستمر الوضع دون تغيير إلى أن تم التوصل لإنهاء ناجح لمفوضات الانضمام بموجب اتفاقية بروكسل في 22جانفي 1973 حيث وقعت كل من بريطانيا وايرلندا والنرويج والدانمارك معاهدة الانضمام إلى الجماعة.[1]

المرحلة الثانية: شهدت الجماعة الأوروبية المرحلة الثانية في عقد الثمانينات عندما انضمت اليونان في عام 1981 ثم كل من إسبانيا والبرتغال في عام 1986.

المرحلة الثالثة: رحب الإتحاد الأوروبي في عام 1994 بأعضاء جدد من دول" رابطة التجارة الحرة الأوروبية " وهي النمسا، السويد و فنلندا، وقد بدأت المفاوضات مع الدول الأربعة في بداية 1993 وإنتهت في مارس 1994 وقد كان للتقارب بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول مع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للإتحاد

الأوروبي أثر في قصر الفترة الزمنية التي استغرقتها عملية إجراء المفاوضات والانضمام للإتحاد الأوروبي وهي أقل من سنتين [2].

المرحلة الرابعة: وفي الفاتح من ماي 2004 انضمت عشر دول أوروبية جديدة إلى الإتحاد الأوروبي وهي: قبرص، استونيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، استونيا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا والمجر، وهذا بعدما استوفت شروط العضوية، والتي من بينها وجود نظام ديمقراطي وقانوني واحترام حقوق الإنسان، وحماية حقوق الأقليات الوطنية، ومستوى معين للتشريعات الاجتماعية، وحماية البيئة، ونظام اقتصادي يعمل بكفاءة عالية، وبهذا الانضمام الكبير للدول العشر، أصبح الإتحاد الأوروبي يضم 25 دولة أوروبية، بحيث أصبح يمثل اكبر تكتل اقتصادي عالمي.

المرحلة الخامسة: خلال هذه المرحلة انضمت كل من بلغاريا ورومانيا عام 2007 ، وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتراف بتركيا كدولة مرشحة للانضمام منذ 1993 إلا أنها لم تنضم رسميا بعد.

المرحلة السادسة: انضمام كرواتيا عام 2013 وتمثل هذه المرحلة أخر عملية توسع للإتحاد الأوروبي والتي بموجبها أصبح عدد أعضاءه 28 دولة.

---

[1] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**،مرجع سابق ذكره، ص4

[2] عبد الحميد عبد المطلب ،**اقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**، مرجع سابق ذكره ، ص81

جدول رقم 1.2 : مراحل توسع العضوية في الاتحاد الأوروبي

الـــدول	تاريخ الانضمام
فرنسا – ألمانيا الاتحادية – ايطاليا – هولندا– بلجيكا– لوكسمبورج	1957
بريطانيا – ايرلندا – والنرويج– الدانمارك	1973
اليونان	1981
إسبانيا – البرتغال	1986
النمسا– السويد – فنلندا	1994
سلوفاكيا – سلوفينيا – قبرص – جمهورية التشيك– استونيا – المجر– استونيا – ليتوانيا – مالطا – بولندا	2004
بلغاريا – رومانيا	2007
كرواتيـا	2013

المصدر:من إعداد الباحثان انطلاقا مما سبق

بحلول 01 جانفي1999 أصبحت لأوروبا عملة جديدة اليورو وبداية من هذا التاريخ حلت هذه العملة محل العملات الوطنية لمجموع 11 بلد " بلجيكا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا " وفي جانفي 2001، تخلت اليونان عن عملتها أيضا وبذلك أصبح اليورو ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي وكونت هذه الدول مجتمعة ما يسمى بمنطقة اليورو[1] .

وتخلفت عن الانضمام ثلاثة دول وهي: السويد، بريطانيا والدانمارك، وتم وضع هذه العملة للتداول في الفاتح من جانفي عام 2002 م، لتكتمل بذلك الوحدة النقدية الأوروبية.

[1] آسيا الواقي ، **التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق ذكره ، ص59

المطلب الثاني: رابطة الآسيان:النشأة، الهيكل التنظيمي، الأهمية والأهداف

لقد أقيمت في القارة الآسيوية عدة تكتلات إقليمية لعل أبرزها رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) التي أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم وأهمها على الإطلاق بالنسبة للتكتلات التي تجمع بين الدول النامية. نحاول في هذا المطلب إعطاء لمحة مختصرة عن هذا النموذج التكاملي من خلال التطرق إلى نشأته والتطور التاريخي للتعاون الاقتصادي في المنطقة ثم هيكله التنظيمي ثم أهداف رابطة الآسيان وأهميتها.

أولا: النشأة و التطور التاريخي للتعاون الاقتصادي في المنطقة

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما ، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي. وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا واندونيسيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين، وقد انضمت إليهم بروناي سنة 1984، وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة، التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوربا تجاه صادرات تلك الدول[1].

كما أن الدول الخمس المؤسسة لهذه الرابطة لم تلجأ إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل وفضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد تاريخا محددا لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي، وركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي خصصت لها لجانا قطاعية.

وفي عام 1991 ظهرت فكرة إنشاء منطقة التجارة الحرة في دول آسيا باقتراح من رئيس وزراء تايلاند، وتم الاتفاق على تنفيذ هذه الاتفاقية في 1992، وتهدف منطقة التجارة الحرة الآسيوية إلى تخفيض التعريفة الجمركية على التجارة البينية في حدود (0-5%) خلال 15 سنة ابتداء من جانفي 1993، والاتفاق على إتباع أسلوب موحد للتعريفة الجمركية التفضيلية ويقوم هذا الأسلوب على تقسيم المنتجات إلى نوعين :النوع الأول وهو ما يسمى بالنوع السريع FAST TRACK ويحتوي على تخفيض التعريفة الجمركية بين(0-5%) خلال فترة ما بين7-10سنوات، ويتوقف

[1] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، مرجع سابق ذكره ، ص214

ذلك على مقدار التعريفة الجمركية الأساسية أكثر أو أقل من 20 %، أما النوع الثاني فهو NORMAL TRACKويكون تخفيض الحدود فيه بسرعة أقل من سابقه. وفي سنة 1994 وبمناسبة الاجتماع السنوي للرابطة تم الاتفاق على الإسراع بتنفيذ الاتفاقية و تخفيض نسبة التعريفة الجمركية تم توسيع الاتفاق ليشمل التخفيض حوالي 11 ألف منتج في نهاية سنة 2000 ،أما بالنسبة للنوع الثاني من المنتجات فتم الاتفاق على الانتهاء من تطبيق التخفيض في 2003 بدلا من 2008، ومن المتوقع أن تسهم هذه الاتفاقية في دعم التجارة البينية بين دول الآسيان [1].

إن تأخر تنفيذ منطقة التجارة الحرة يعود إلى لهدف الذي قامت من أجله الآسيان والذي كان سياسيا بالدرجة الأولى، إضافة إلى التشابه بين دول الآسيان من حيث الموارد والمزايا النسبية. وبعد الأزمات التي شهدتها المنطقة، والتي أدت إلى تناقص معدل النمو وتزايد معدلات البطالة، شعرت دول الرابطة بأهمية التكامل والتعاون المالي والاقتصادي، فانتهت القمة السادسة التي عقدت خلال الفترة 15-16 ديسمبر 1998 في فيتنام إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة (1999-2004) تتضمن مجموعة من الإجراءات لتنشيط أسواق المال وزيادة حجم التعاون المالي.

وفي 29 نوفمبر من سنة 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا، الأعضاء في رابطة الآسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم ، والتي تعد سوقا لأكثر من 1,8 مليار نسمة (534,9 مليون نسمة لدول الآسيان و1,29 مليار نسمة للصين)، كما ترغب بعض الدول كالهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا في توثيق العلاقات مع دول الآسيان وإقامة منطقة تجارة حرة مماثلة، وبالتالي إقامة سوق أسيوية موحدة بحلول عام 2020[2].

[1] آسيا الواقي، **التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق ذكره،ص ص 56-57

[2] خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، **رابطة دول جنوب شرق آسيا(الآسيان) "نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة" (ASEAN)** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف الجزائر -العدد السادس، الجزائر، دون سنة النشر ، ص ص82-83

الجدول رقم 2.2: توسعات رابطة الآسيان

الدولـــة	تاريخ الانضمـام
إندونيسيا – ماليزيا – سنغافورة – الفلبين– تايلاند	أوت 1967 وتأسست بالعاصمة التايلندية بانكوك
بـرونـاي	جانفي 1984
فيتنـام	جويلية 1995
لاوس– ميانمار	جويلية 1997
كمبوديا	أفريل 1999

المصدر:من إعداد الباحثان انطلاقا مما سبق.

ثانيا: الهيكل التنظيمي

أسفر إعلان" الآسيان" أو إعلان" بانكوك الصادر في أوت 1967 عن إنشاء العديد من الهيئات والمنظمات واللجان شكلت في مجملها عناصر الهيكل التنظيمي للمنظمة وهذه الهيئات هي[1] :

- **اجتماع القمة:** وهذه هي السلطة الأعلى في الرابطة حيث تتكون من رؤساء الحكومات في الدول الأعضاء، ومنذ تأسيس الرابطة تم عقد العديد اجتماعات القمة، فكان الأول في مدينة "بالي" بإندونيسيا في فيفري 1976 ، والثاني في مدينة" كوالالمبور "بماليزيا في أوت 1977، و الثالث في مدينة "مانيلا " بالفلبين في ديسمبر 1987، والرابع في مدينة "سنغافورة "في جانفي1992، و يعين الحاضرون في اجتماع القمة الأمين العام لفترة خمس سنوات غير قابلة للتجديد، ويُختار الأمين العام بالتناوب بين الدول الأعضاء عبر احترام الترتيب الأبجدي، يشرف الأمين العام على عدة إدارات مكلفة بالدعم والتقييم والتخطيط والتنسيق الاستراتيجي، ويحق له أن يقترح ويوصي وينسق وينفذ أنشطة الآسيان وتتسلم كل دولة عضو رئاسة المنظمة بشكل دوري. حيث في بداية التسعينيات دشنت الآسيان التعاون الإقليمي مع دول شرق

[1] سكينة حملّاوي، **انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الإتحاد الأوروبي "أزمة اليورو"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ،2016- 2017 ، ص ص 121-122

آسيا، حيث حضرت كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية عددا من اجتماعاتها، لتصبح الرابطة قناة رئيسية للتعاون بين المنطقتين، كما فتحت الآسيان أبواب الحوار مع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا ونيوزيلندا وكندا والإتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية والصين وروسيا والهند.

– **مجلس وزراء الخارجية:** يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء سنويا بشكل دوري، كما يجتمع وزراء الاقتصاد أيضا سنويا لإدارة شؤون التعاون الاقتصادي كما يجتمع وزراء آخرون كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

– **وزراء الاقتصاد وزراء المالية:** يعقدون لقاءات سنوية، يخططون ويوجهون السياسة الاقتصادية للرابطة.

– **اللجنة الدائمة:** وتتكون من وزير خارجية البلد المضيف وسفراء الدول الأعضاء، تجتمع بشكل دوري مرة كل شهرين.

– **الأمانة العامة:** وقد أنشأت في" جاكرتا "بإندونيسيا عام 1976 لتشكل الجسد المركزي للرابطة ويتم اختيار الأمين العام بشكل دوري بين الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي ويجري التنسيق اليومي من خلال الأمناء الوطنيين لكل عضو في الرابطة.

– **اللجان:** يتم التعاون بين دول الرابطة من خلال وزراء الشؤون الاقتصادية عبر خمس لجان هي: لجنة الغذاء والزراعة و الغابات ولجنة التمويل والبنوك ولجنة الصناعة والتعدين والطاقة والنقل والمواصلات وأخيرا لجنة التجارة والسياحة.

ثالثا: أهداف الآسيان وأهميتها

- **أهداف الآسيان**

تهدف رابطة الآسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وقد حدد إعلان بانكوك لعام 1976 أهم الأهداف والتي كانت على النحو التالي[1]:

– تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.

[1] خالفي علي ، رميدي عبد الوهاب،**رابطة دول جنوب شرق آسيا(الأسيان) "نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة" ASEAN** ،مرجع سابق ذكره ص ص84-85

– تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب والمجالات الاقتصادية والاجتماعية .

– التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات.

– تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا.

– إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمي ة ذات الأهداف المماثلة.

– إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليمي ين في مواجهة القوى الكبرى ، وتجنب الصراع فيما بينهما بمراعاة احترام العد ل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم.

انطلاقا من هذه الأهداف، فإن رابطة الآسيان تسعى إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية و توثيق العلاقات مع دولا أخرى لإقامة مناطق تجارة حرة معها كاليابان وكوريا الجنوبية وغيرها. وهذا ما يدل على أنها تكتلات اقتصادية مفتوحة لا تقتصر فقط على دول الجنوب الشرقي الآسيوي.

–أهمية تكتل رابطة الآسيان

إن أهمية تكتل الآسيان وزيادة دوره في الاقتصاد العالمي يتجلى في النقاط التالية:

– تنامي الدور الآسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى الأخص منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وانضمام الصين و اليابان وكوريا الجنوبية إلى الآسيان و تشكيل ما يسمى بالآسيان + 3 مما عزز من مصداقية وقدرة التكتل على لعب دور متنامي في العلاقات الاقتصادية الدولية.

– تتجه دول رابطة الآسيان إلى الإسراع في تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة الأسيوية في ضوء التخوف من التحرك الأمريكي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين، وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، وبالتالي التخوف من تضييق الخناق على دول القارة الآسيوية.

– تمثل منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يسهم كثيرا في تحقيق وفرات اقتصادية كبرى من خلال تخفيض النفقات مما يسهل حركة انتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل تجمع الآسيان وخارجه.

المبحث الثاني: تقييم نتائج التكامل الاقتصادي الإقليمي للاتحاد الأوروبي و الآسيان والمقارنة بينهما

إن نجاح التجربة الأوربية وتطورها في درجات التكامل الاقتصادي الإقليمي كان له تأثيرا ايجابياً على باقي العالم حيث انتشرت الاتفاقيات الإقليمية في مختلف القارات وأهم هذه الاتفاقيات في القارة الأسيوية هي رابطة الآسيان، التي ظهرت عام 1967 وتجمع بلدان جنوب شرق آسيا.

الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان هما عبارة عن تجربتين من تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي، تشتركان في بعض الخصائص وتختلفان في البعض الأخر وهو ما نحاول استكشافه من خلال هذا المبحث الأخير بواسطة إجراء مقارنة بين التكتلين. هذه المقارنة تكون على أساس المعايير التالية: التقدم في سلم التكامل الاقتصادي ودور وصلاحيات المؤسسات الإقليمية في البناء التكاملي وتطور التركيبة السكانية في المنطقتين وتطور الناتج المحلي الإجمالي وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور المبادلات التجارية بين التكتلين وتطور وزن التكتلين في التجارة الدولية.

المطلب الأول: تقييم تطور البناء التكاملي الاقتصادي الإقليمي في التكتلين

- **درجة التقدم في سلم التكامل الاقتصادي**

يمثل الاتحاد الأوروبي أكبر تكتل اقتصادي عالمي، فهو يضم حاليا 28 دولة أوربية ويعتبر أول تكتل يستكمل خمسة مراحل من مراحل التكامل الاقتصادي. بالفعل، فان التكتل الأوروبي لم يكتفي بإقامة اتحاد جمركي بل تعداه إلى إقامة سوق مشتركة موحدة خالية من جميع العوائق الجمركية والكمية وكل العقبات التي تعترض تبادل السلع والخدمات وحرية انتقال القوى العاملة ورأس المال، ولم يقف إلى هذا الحد بل واصل تطوره وتحقيق أهدافه التي سطرتها من خلال إنشاء مؤسسات فعالة لإدارة العملية التكاملية وضمان استمرارها وصولا إلى توحيد السياسات المالية والنقدية، وهو ما حدث بالفعل عند قيام اتحاد نقدي واقتصادي، وظهور عملة أوروبية موحدة (اليورو) عام 1999 ويطمح لتحقيق الوحدة السياسية حاليا.

أما رابطة الآسيان فهو تكتل يضم 10 دول لم يتعدى المرحلة الثانية من التكامل الاقتصادي وركزت دول الرابطة منذ نشأتها وعلى مدار سنوات عديدة على التنسيق السياسي فيما بينها نظرا للتوتر السائد في المنطقة جراء الصراع بين الدول

الحليفة للمعسكر الرأسمالي والدول الحليفة للمعسكر الاشتراكي في إطار الحرب الباردة. الاهتمام بالتعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء لم يتجسد في أرض الواقع و بالشكل المطلوب إلا في بداية التسعينات من القرن الماضي بمناسبة الاتفاقية الخاصة بإنشاء منطقة التجارة الحرة في عام 1991 بهدف إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا حيث يتم تنفيذها خلال فترة انتقالية تمتد إلى 15 عاما ودخلت حيز التنفيذ عام 1994 .

- **دور و صلاحيات المؤسسات الإقليمية في البناء التكاملي**

يعتبر التكامل الإقليمي الأوروبي مقارنة بالتكامل الإقليمي الأسيوي مؤسسي للغاية حيث أن هناك عدد من المؤسسات الإقليمية تسهر على تأطير وإدارة وتوجيه المسار التكاملي الأسيوي وتلك المؤسسات الإقليمية الموجودة بالإضافة إلى قلتها، فهي تفتقر إلى الصلاحيات الواسعة في أخذ القرارات الحاسمة و المصيرية بالنسبة لمستقبل التكتل من جهة أخرى، فان هذه المؤسسات الإقليمية على قلتها تفتقد إلى آليات الإلزام على الدول الأعضاء فيما يخص تنفيذ القرارات المتخذة.

إن العنصر الأساسي الذي يمثل جوهر الاختلاف بين التكامل الإقليمي في أوروبا وآسيا يتعلق بمسألة السيادة الوطنية حيث أن الاتحاد الأوروبي عبارة عن كيان فوق وطني بينما يعتبر الآسيان كمجموعة من منظمات حكومية دولية حيث أن مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء يعد الركيزة الأساسية لممارسة الآسيان . فعلى سبيل المثال، لا يوجد داخل رابطة الآسيان أي ما يعادل المفوضية الأوروبية، ناهيك عن برلمان أو محكمة عدل. إن عمل أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في جاكرتا عبارة عن مجرد هيئة لتقديم الدعم اللوجستيكي. كما أن العمل بطريقة الإجماع هي القاعدة في اتخاذ القرارات في رابطة الآسيان بهدف تجنب الاتفاقات والأطر التنظيمية الملزمة.

و على الرغم من الدور الحيوي الذي تؤديه هيئات المجتمع المدني الإقليمية (المنظمات غير الحكومية ومراكز البحث ...الخ)، تبقى رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشكل أساسي فقط منظمة حكومية دولية.

المطلب الثاني: تقييم تطور النمو الاقتصادي و المستوى المعيشي لسكان المنطقتين

- **تطور التركيبة السكانية**

يعتبر حجم السكان من المؤشرات المهمة وذلك من خلال اعتبار حجم السكان بمثابة قوة استهلاكية وفي نفس الوقت قوة إنتاجية يستفيد منها التكتل، خاصة إذا ما تم استغلال هذه القوة الكبيرة في الإنتاج، وهذا ما سنقوم بطرحه

من خلال الجدول التالي عبر إجراء مقارنة بين التكتلين الذي يعبر على تطور عدد السكان في الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان .

جدول رقم 3.2: تطور عدد سكان الاتحاد الأوروبي والآسيان

خلال الفترة (2009–2018)

الوحدة:(ألف نسمة)

التكتل/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاتحاد الأوروبي(28) دولة	502 090	503 170	502 964	504 047	505 163	507 011	508 540	510 277	511 373	512 379
الاتحاد الأوروبي(27) دولة	440 047	440 660	439 942	440 552	441 257	442 660	443 664	444 894	445 529	446 105
الآسيان	580 298	585 333	596 583	604 381	612 054	620 100	627 237	635 548	642 079	/

المصدر: http://ec.europa.eu/eurostat/web/experimental-statistics بالنسبة للاتحاد الأوروبي و

The ASEAN Secretariat Jakarta،ASEAN Statistical Yearbook 2018 بالنسبة للاسيان

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد سكان الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة في استقرار بالرغم من انضمام كرواتيا عام 2013 حيث أن الزيادة لم تتعدى 10 ملايين نسمة خلال عشر سنوات لتكتل يضم 28 دولة. و قد بلغ عدد سكانه حوالي 512 مليون نسمة في عام 2018 ويرتقب أن ينخفض العدد إلى 446 مليون عند خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي كما يمكن كذلك أن يرتفع العدد في حالة قبول طلبات انضمام بعض الدول المجاورة في المستقبل.

أما بالنسبة للآسيان، فالملاحظ أن عدد سكانه يزداد بوتيرة أكبر بكثير من الاتحاد الأوروبي حيث انتقل من 580 مليون نسمة في عام 2009 إلى 642 مليون نسمة في عام 2017 أي بزيادة تقدر بـ 62 مليون نسمة خلال 9 سنوات لتكتل يضم 10 دول. المقارنة بين تطور عدد السكان في الاتحاد الأوروبي والآسيان تشير إلى زيادة حصص الشباب في التركيبة السكانية لدول رابطة جنوب شرق آسيا بينما يرتقب أن تهيمن فئة الشيوخ على التركيبة السكانية لدول الاتحاد الأوروبي وهو ما يضع هذه الأخيرة أمام تحديين على الأقل، أولهما متعلق بالحاجة الملحة لليد العاملة وثانيهما مرتبط باختلال صناديق التقاعد بسبب ازدياد عدد المتقاعدين وبالنظر إلى أن الحل المتمثل في تمديد عدد سنوات العمل يواجه معارضة كبيرة من النقابات.

الشكل رقم 1.2 : تطور عدد سكان الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان من 2009 إلى 2018

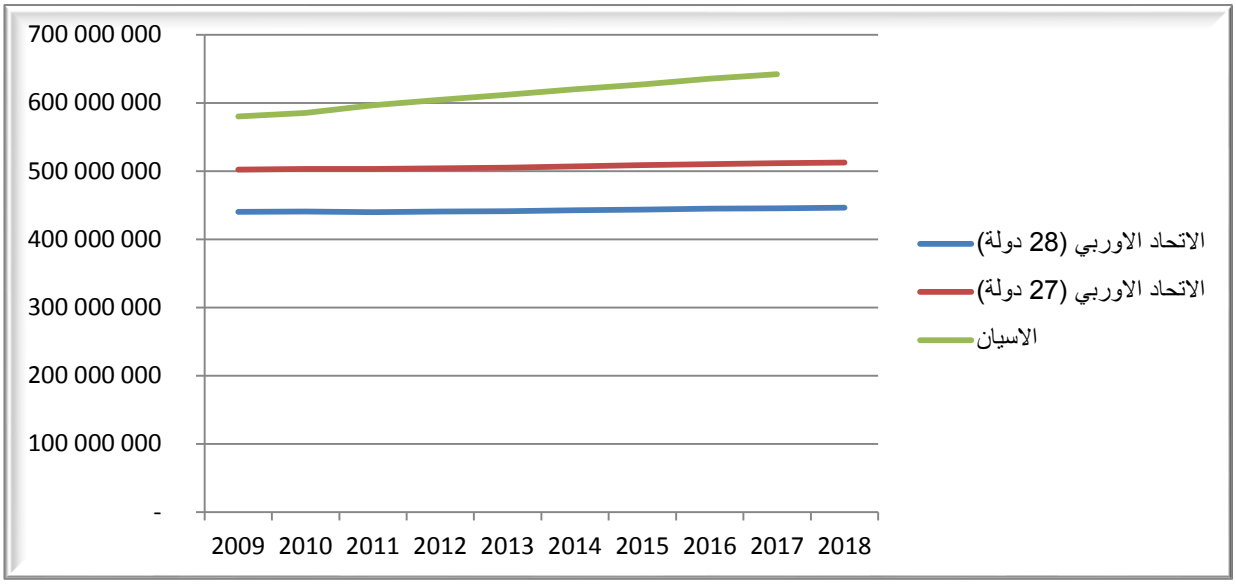

المصدر:من إعداد الباحثان انطلاقا مما سبق

– تطور الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس المركزي للحسابات القومية ويلخص الوضع الاقتصادي لبلد أو منطقة ما. لا يزال الناتج المحلي الإجمالي يستخدم لرصد التطورات الاقتصادية ويلعب دورًا مهمًا في صنع و توجيه القرارات الاقتصادية. يقيس الناتج المحلي الإجمالي قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد أو منطقة معينة على مدى فترة زمنية محددة تقدر في الغالب بالسنة.

جدول رقم 4.2 : تطور الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي و الآسيان خلال الفترة (2009–2017)

التكتل/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاتحاد الأوروبي 28 دولة (مليار يورو)	12 330	12 841	13 217	13 484	13 596	14 072	14 828	14 958	15 382
الآسيان (مليار دولار)	1 551	1 927	2 247	2 387	2 499	2 530	2 447	2 568	2 765

المصدر: http://ec.europa.eu/eurostat/web/experimental-statistics بالنسبة للاتحاد الأوروبي و

The ASEAN Secretariat Jakarta،ASEAN Statistical Yearbook 2018 بالنسبة للاسيان

لقد كان لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى دول الإتحاد الأوروبي آثار واضحة على نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ عانت كل دول الإتحاد الأوروبي ابتداء من سنة 2009 من انكماش اقتصادياتها حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي

انخفاض إلى 330 12 مليار يورو وقد تحملت الكثير من البنوك والمؤسسات الاقتصادية خسائر كبيرة. كما أن أزمة الديون السيادية أضرت باقتصاديات منطقة الإتحاد غير أنة في عام 2010 بدأت اقتصاديات الإتحاد تتعافى تدريجياً حيث بلغ قيمة الناتج 841 12 مليار يورو وفي عام 2017 بلغ الناتج المحلي 382 15 مليار يورو محققا أعلى قيمة له منذ 2009.

أما الآسيان، فقد حققت تقدما اقتصاديا هائلا خلال الآونة الأخيرة حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للتكتل أكثر من 765 2 مليار دولار أمريكي في عام 2017 بزيادة قاربت 60 % مقارنة بعام 2009 حين بلغ آنذاك 551 1 مليار دولار و أصبحت الآسيان الآن تُصنف بشكل جماعي على أنها خامس أكبر اقتصاد في العالم وثالث أكبر اقتصاد آسيوي.

إن تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا كان إيجابياً باستمرار خلال الفترة (2009-2017) بمتوسط معدل نمو يقدر ب 5,3 % سنويا.

نلاحظ من الجدول أن الفرق واضح وشاسع بين الناتج المحلي الإجمالي بين التكتلين حيث أن قيمته في الاتحاد الأوروبي أعلى بكثير من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدول الرابطة. بلغت قيمة هذا المؤشر عام 2017 بالنسبة للاتحاد الأوروبي ما يعادل 382 15 مليار يورو في حين لم تتعدى قيمته داخل دول رابطة الآسيان 765 2 مليار دولار خلال نفس السنة بالإضافة إلى تفوق سعر صرف العملة الأوروبية مقابل الدولار الأمريكي.

الشكل رقم 2.2 : تطور الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي والآسيان خلال الفترة (2009-2017)

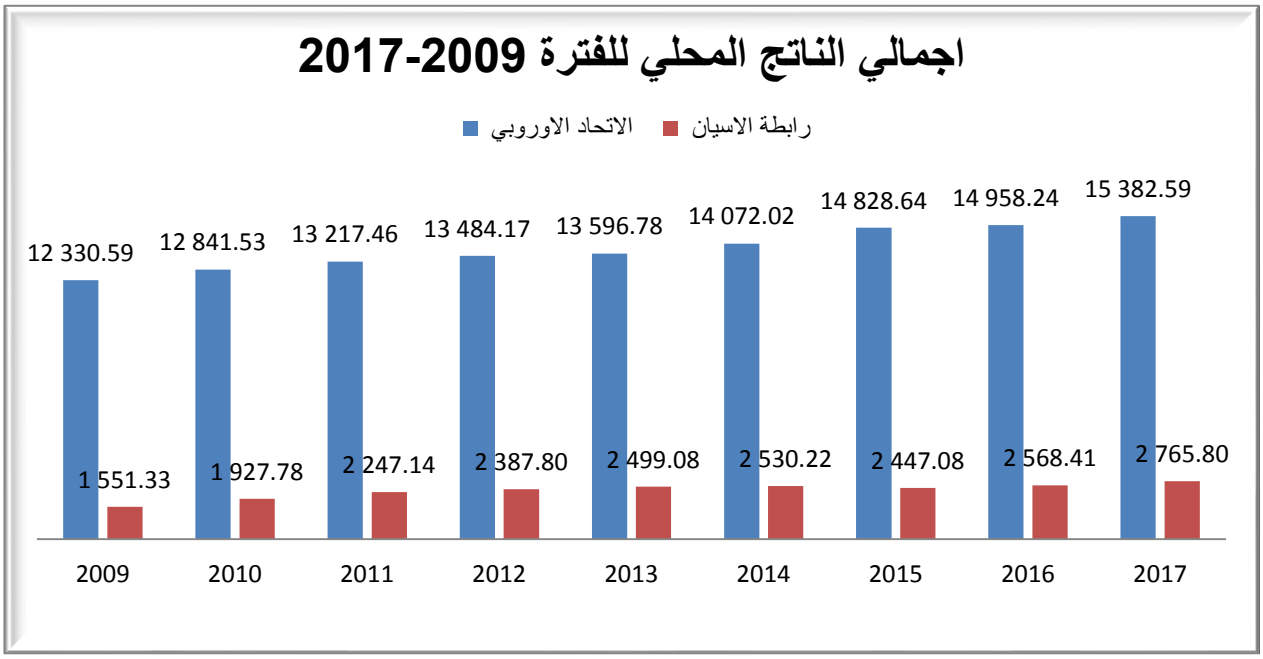

المصدر:من إعداد الباحثان انطلاقا مما سبق

- **تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية التي تدل على تطور المستوى المعيشي للمجتمع ودرجة رفاهيته. نستعين بالإحصائيات المتعلقة بهذا المؤشر من أجل إبراز كيفية تطوره في التكتلين محل المقارنة.

جدول رقم 6.2 : تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان خلال الفترة (2009-2017)

التكتل/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاتحاد الأوروبي 28 دولة (باليورو للفرد)	24 500	25 500	26 200	26 600	26 800	27 700	29 100	29 300	30 000
الآسيان (بالدولار للفرد)	2 673	3 293	3 767	3 951	4 083	4 080	3 901	4 046	4 308

المصدر:http://ec.europa.eu/eurostat/web/experimental-statistics بالنسبة للاتحاد الأوروبي و

The ASEAN Secretariat Jakarta،ASEAN Statistical Yearbook 2018 بالنسبة للاسيان

عرف تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي ودول الرابطة خلال فترة الدراسة بصفة عامة نموا وفق منحى تصاعدي بالرغم من بعض التقلبات حيث سجل الاتحاد الأوروبي أكبر قيمة له في عام 2017 بـ 30 000 يورو للفرد و 4 308 دولارًا أمريكيًا للفرد لرابطة الآسيان ، كما حقق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي ارتفاعا بقيمة 5 500 دولار خلال فترة الدراسة ما بين 2009 و2017 أي بنسبة تقدر بـ 18% في حين حققت الرابطة ارتفاعا يقدر بأكثر من 50% خلال نفس المدة.

نلاحظ كذلك أن هناك تفاوت كبير في متوسط نصيب الفرد بين الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان حيث أن في سنة 2009 كان نصيب الفرد في الاتحاد الأوروبي يساوي 24 500 يورو للفرد سنويا بينما في رابطة الآسيان لا يتجاوز 2 673 دولار للفرد سنويا واستمر الفارق الكبير بين التكتلين خلال فترة الدراسة بالرغم من أن وتيرة الارتفاع أسرع بالنسبة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في رابطة الآسيان مقارنة بالاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم 3.2 : تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لرابطة الآسيان خلال الفترة (2009-2017)

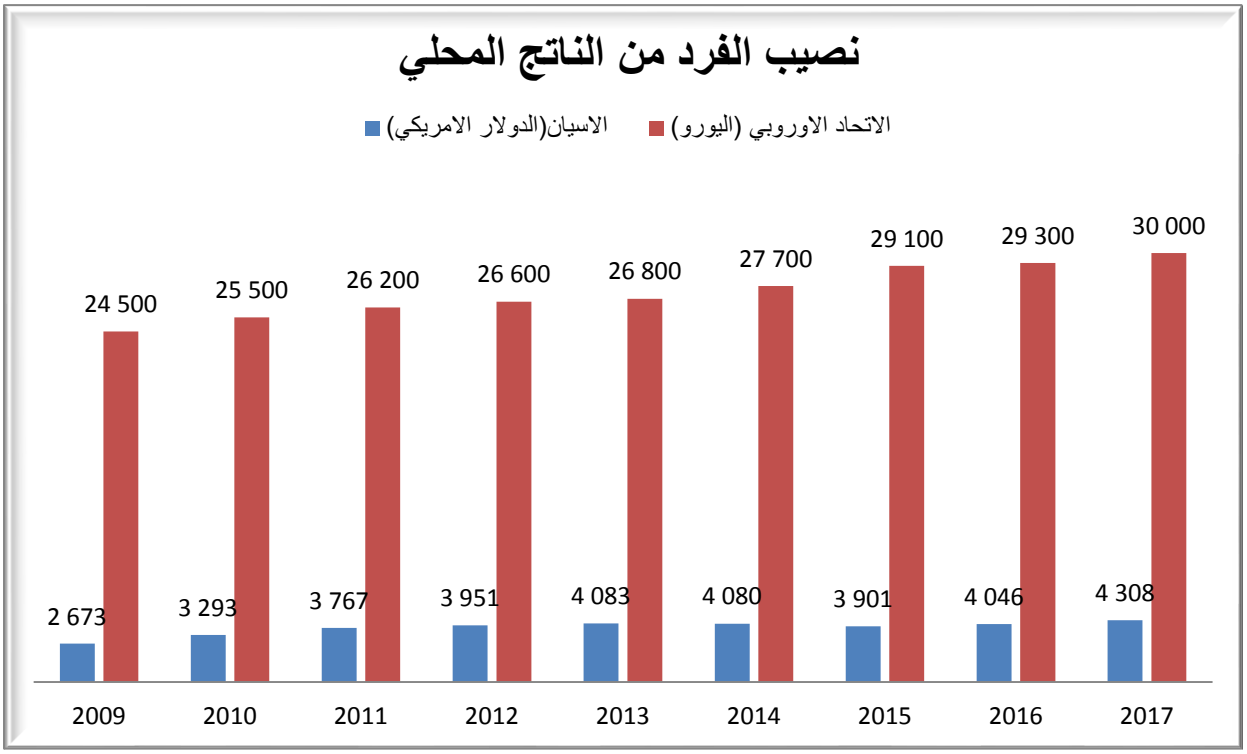

المصدر: من إعداد الباحثان انطلاقا مما سبق

المطلب الثالث: تقييم تطور جاذبية التكتلين للاستثمار الأجنبي المباشر و مكانتهما في التجارة الدولية

- **تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار دولي ضمن حسابات ميزان المدفوعات انه ممارسة المال الأجنبي لنشاط معين في بلد آخر بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد المضيف[1].

من خلال الجدول السفلي، نتعرف على تطور قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان خلال الفترة (2009-2017).

جدول رقم 7.2: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2017

التكتل/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الآسيان (مليار دولار)	43 .365	108 .174	87. 664	116 .508	121. 747	130. 302	121 .712	122.551	135.620
الاتحاد الأوروبي (مليار يورو)	/	/	/	/	584.721	148.976	698.226	387.270	145.811

المصدر: http://ec.europa.eu/eurostat/web/experimental-statistics بالنسبة للاتحاد الأوروبي و

The ASEAN Secretariat Jakarta،ASEAN Statistical Yearbook 2018 بالنسبة للاسيان

عند ملاحظة البيانات المتوفرة في الجدول، نجد أن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاتحاد الأوروبي انخفضت انخفاضا كبيرا في عام 2017 حيث لم تتعدى 146 مليار يورو بنسبة تراجع تقدر بـ 72% و 62 % مقارنة بعامي 2015 و2016 على التوالي.

بشكل عام، كان الاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في نمو متواصل خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2017 مع تسجيل أدنى قيمة له في سنة 2009 بسبب تبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. استضافت دول رابطة الآسيان أعلى مستوى للاستثمار الأجنبي المباشر على الإطلاق في عام 2017 بـ 135,6 مليار دولار و هو ما يعادل أكثر من ثلاث أضعاف القيمة المسجلة في عام 2009.

1 خاطر إسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة: حالة دول مجلس التعاون الخليجي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر– بسكرة ،2013/2012 ، ص62.

نلاحظ كذلك أن هناك تفاوت في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر التي استقبلتها دول الاتحاد الأوروبي مقارنة بدول الرابطة خاصة في سنتي 2013 و2014 حيث بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي أكثر من 584 و698 مليار دولار في حين لم تبلغ سوى 121,747 و121,712 مليار دولار على التوالي في دول الآسيان .

المبلغ الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي استقبلته رابطة الآسيان يتضمن كذلك التدفقات البينية من الاستثمار الأجنبي المباشر داخل التكتل و التي بلغت 27 مليار دولار في عام 2017 حسب إحصائيات نفس المصدر[1]. كما أن حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مجموعة الآسيان من باقي العالم بلغت 24,8 مليار دولار في نفس السنة أي بمساهمة مئوية تقدر بـ22.88%، بمعنى أن الاتحاد الأوروبي يعتبر من بين المصادر المساهمة بقوة في تنمية و تطوير دول رابطة الآسيان عبر قناة الاستثمار الأجنبي المباشر و طبعا ذلك حرصا من الشركات الأوروبية للاستفادة من جاذبية تلك المنطقة و التي تعود لعدة أسباب من بينها توفر اليد العاملة وانخفاض معدل الأجور.

الشكل رقم 4.2: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي خلال الفترة(2013-2017)

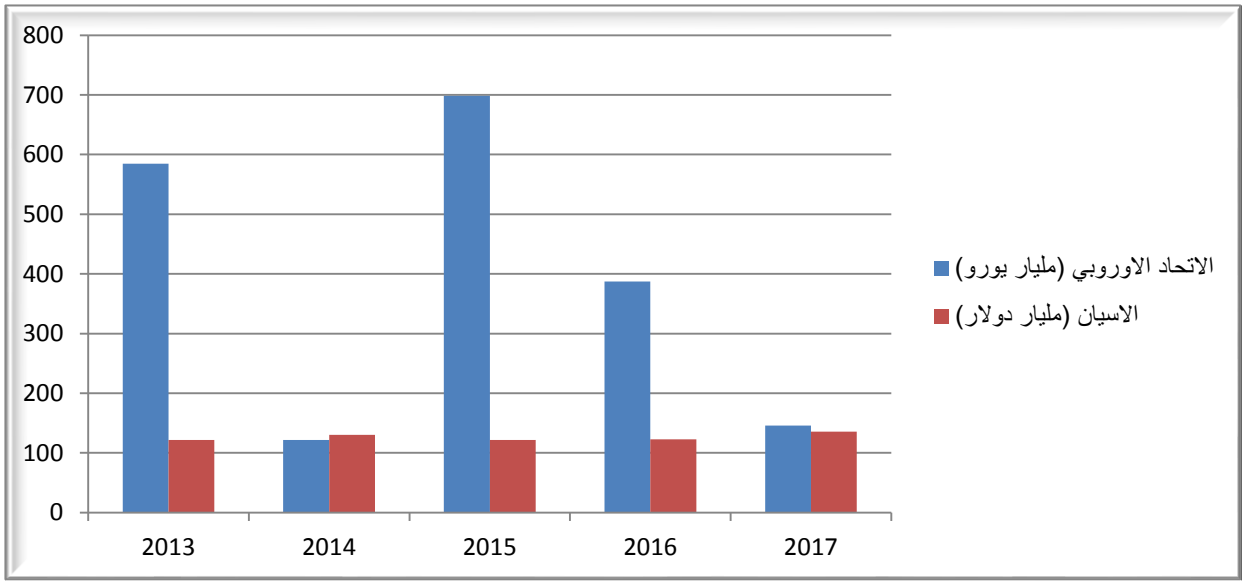

المصدر:من إعداد الباحثان انطلاقا مما سبق

[1] The ASEAN Secretariat Jakarta، ASEAN Statistical Yearbook 2018

تطور المبادلات التجارية بين التكتلين

تعبر التجارة الخارجية عن عمليات الاستيراد و التصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت منظورة أو غير منظورة. التبادل التجاري للسلع و الخدمات بين دول العالم المختلفة تهدف إلى تحقيق المنافع المتبادلة و تساهم في الدول الأكثر انفتاحا في تكوين حصة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم 8.2 : تطور صادرات و واردات الآسيان من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2018

(الوحدة: مليار دولار)

السنة / المبادلات التجارية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات	78	90	109	117	121	115	103	103	113	130
الصادرات	93	115	132	126	126	133	127	130	150	173

المصدر :.https://www.trademap.org

تشير بيانات الجدول رقم 8.2 إلى أن المبادلات التجارة بين دول رابطة الآسيان ودول الاتحاد الأوروبي على العموم في توسع سواء تعلق الأمر بالصادرات أو بالواردات وقد سجلت صادرات الآسيان إلى الاتحاد الأوروبي أعلى قيمة في عام 2018 بـ 173 مليار دولار، ما يمثل تقريبا 15% من إجمالي صادرات رابطة الآسيان .

أما واردات الآسيان من الاتحاد الأوروبي، فقد سجلت كذلك أعلى قيمة لها في سنة 2018 بـ 130 مليار دولار، ما يعادل 13% من إجمالي واردات رابطة الآسيان .

الفرق بين الصادرات والواردات الذي يمثل رصيد الميزان التجاري، فهو في حالة فائض في جميع سنوات فترة الدراسة مما يعكس تنافسية منتجات دول رابطة الآسيان في الأسواق الأوروبية.

الشكل رقم 5.2 : تطور رصيد الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي – رابطة الآسيان خلال الفترة 2009-2018

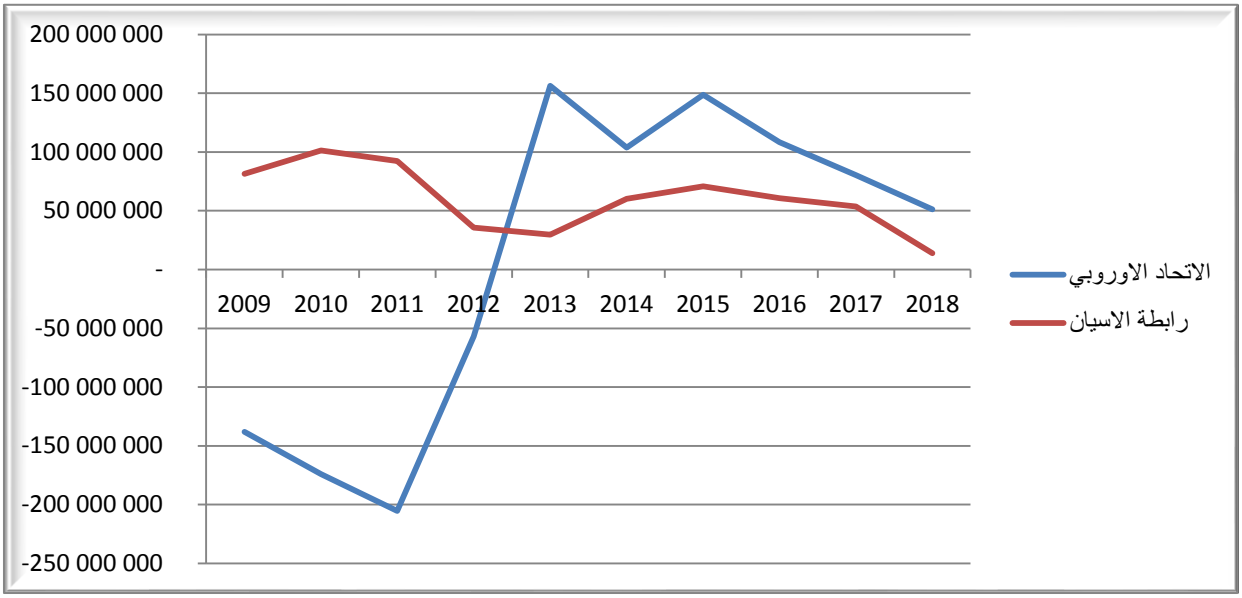

المصدر:من إعداد الباحثان انطلاقا مما سبق

تطور وزن التكتلين في التجارة الدولية

نحاول من خلال بيانات الجدول الموالي المتعلقة بتطور صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان وتطور إجمالي الصادرات والواردات العالميـة، التعرف علـى وزن كلا التكتلين في التجارة الدولية خلال العشر السنوات الأخيـرة (2009-2018).

جدول رقم 9.2 : تطور إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان و إجمالي الصادرات العالمية خلال الفترة (2009-2018)

(الوحدة:مليار دولار أمريكي)

السنة / الصادرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات الاتحاد الأوروبي	4514.355	5081.209	5938.859	5684.910	5994.114	6023.837	5264.131	5217.425	5712.554	6444.580
صادرات الآسيان	804.977	1051.504	1242.946	1251.390	1270.912	1290.918	1158.770	1148.042	1320.133	1156.507
الصادرات العالمية	12348,636	15094,314	18536,735	18388,298	18869,748	18866,492	16424,464	15878,996	17545,701	/

المصدر: https://www.trademap.org

من خلال الجدول رقم 9.2، نلاحظ أن تطور قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي ميزه التذبذب من عام لأخر و سجلت ارتفاعا معتبرا في سنة 2018 لتبلغ أعلى قيمة بـ 6444 مليار دولار بينما أدنى قيمة لصادرات الاتحاد الأوروبي، فسجلت في عام 2009 بـ 4514 مليار دولار بسبب انكماش الاقتصاد العالمي جراء أثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

إن تطور صادرات الآسيان ميزها كذلك التذبذب بداية من سنة 2015 ولكن بدرجة أقل من تذبذب صادرات الاتحاد الأوروبي وبلغت أعلى قيمة خلال فترة الدراسة في عام 2017 بـ 1320 مليار دولار ثم تراجعت من جديد في عام 2018 بقيمة قدرت بـ 1156 مليار دولار.

الشكل رقم 6.2: تطور قيمة الصادرات: الاتحاد الأوروبي – رابطة الآسيان– وإجمالي العالم خلال الفترة (2009 –2017)

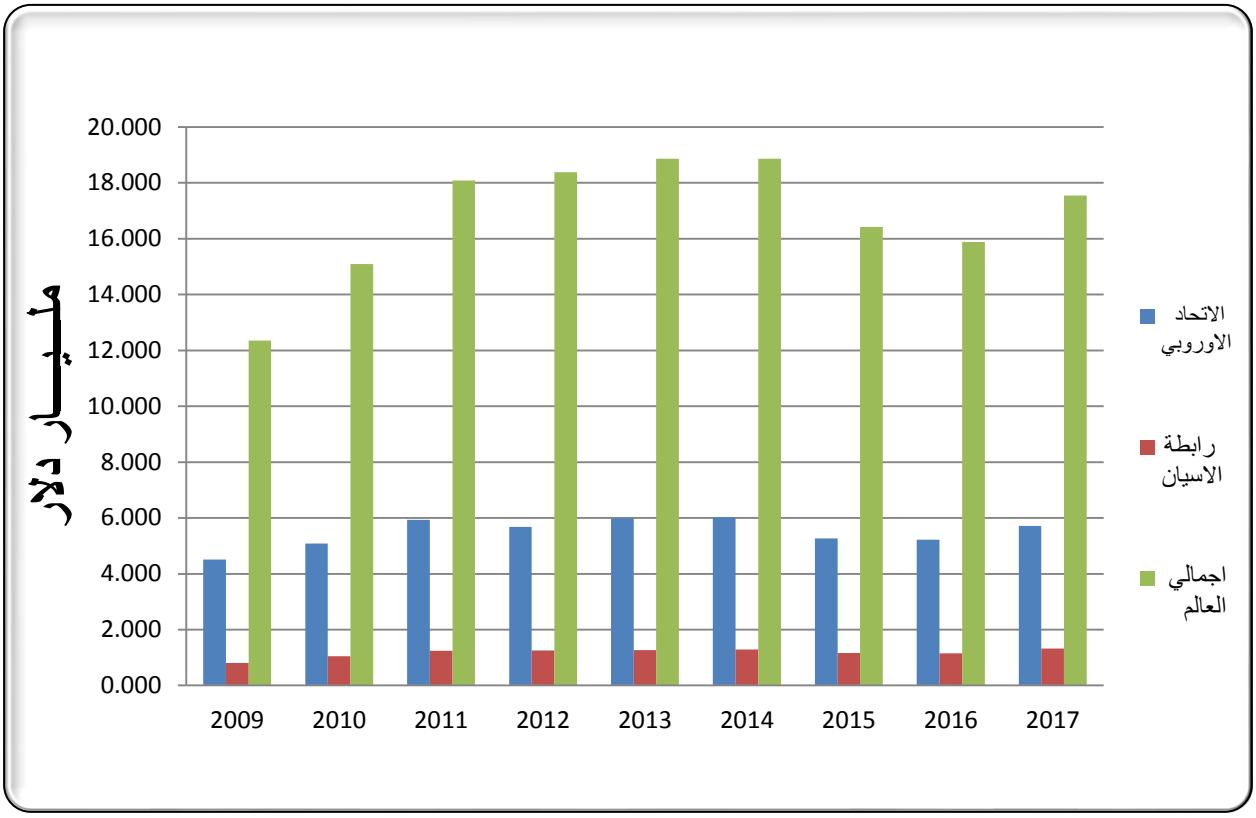

المصدر:من إعداد الباحثان انطلاقا مما سبق

بالرجوع إلى الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي بعيدة كل البعد عن صادرات رابطة الآسيان حيث يقدر الفرق المسجل في عام 2017 بين قيمة صادرات التكتلين بـ 4392 مليار دولار.

كما أن هناك تفاوت كبير من حيث وزن التكتلين في التجارة الدولية, فصادرات الاتحاد الأوروبي تمثل حوالي 32.55 % من القيمة الكلية للصادرات العالمية لعام 2017 أما صادرات رابطة الآسيان فتمثل في نفس السنة 07.52 % من إجمالي الصادرات العالمية.

الشكل رقم 7.2 : نسبة صادرات (الاتحاد الأوروبي– رابطة الآسيان) بالنسبة لإجمالي العالم في عام 2017

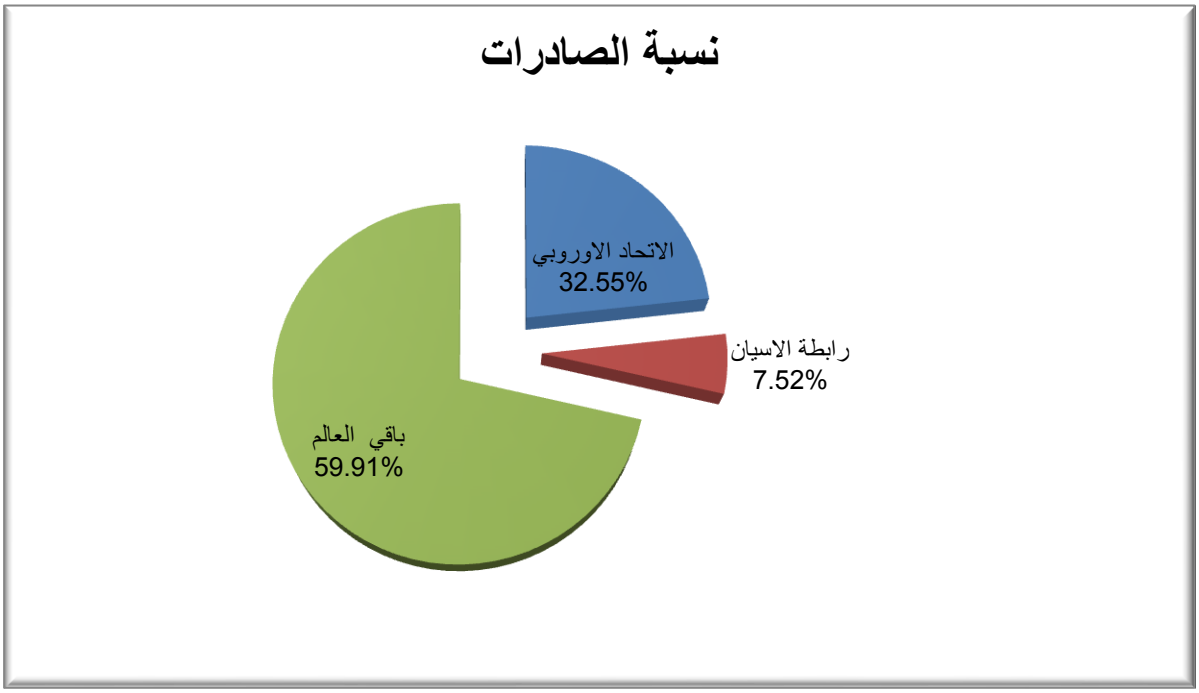

المصدر: من إعداد الباحثان انطلاقا مما سبق

خلاصة الفصل

بعد عرضنا لتطور التكامل الاقتصادي الإقليمي في الاتحاد الأوربي ورابطة الآسيان اتضح أن التكتلين يعدان من بين أهم التكتلات الإقليمية التي احتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن. وتعد التجربة الأوروبية النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي والذي تحاول الكثير من التكتلات الإقليمية الاقتداء به في مسارها التكاملي نظرا للنجاح الذي حققه والمستوى المتقدم الذي توصل إليه والمتمثل في الوحدة النقدية بين أعضائه وتزايد عضوية الدول المنضمة إليه بفضل التوسعات المتتالية.

بدورها نجحت الدول الآسيوية في تنمية وتطوير اقتصادياتها، حيث أصبحت رابطة دول جنوب شرق آسيا من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم مما جعل الأنظار تتجه إليها باعتبارها دولا تلعب دورا فعالا على مستوى المبادلات التجارية العالمية و تسعى إلى تحقيق تكامل أمتن بما يتماشى مع متطلبات وتحديات القرن الواحد والعشرين، يكون لها من وراء ذلك موقف موحد إزاء القضايا الاقتصادية في المحافل الدولية، ويكون لها صوت مسموع ومؤثر في التكتلات الاقتصادية المنتشرة في أقاليم عدة من العالم.

ومن خلال هذا الجزء التطبيقي من الدراسة تم التوصل إلى عدد من النتائج التي تخص التكتلين الاقتصاديين الإقليميين والتي يمكن إيجازها فيما يأتي:

- لقد كان لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى دول الإتحاد الأوروبي أثار واضحة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للتكتل إذ عانت جميع دول الإتحاد الأوروبي ابتداء من سنة 2009 من انكماش اقتصادياتها كما أن أزمة الديون السيادية أضرت باقتصاديات منطقة الإتحاد غير أنة في عام 2010 بدأت اقتصاديات الإتحاد تتعافى تدريجياً. أما الآسيان، فقد حققت تقدما اقتصاديا معتبرا خلال الآونة الأخيرة حيث ازداد الناتج المحلي الإجمالي للتكتل بما يقارب 60% خلال الفترة (2009-2017) حيث أصبحت الآسيان حاليا تُصنف بشكل جماعي على أنها خامس أكبر اقتصاد في العالم وثالث أكبر اقتصاد آسيوي. بالرغم من تسجيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يقدر بـ 5,3 % سنويا إلا أن الفرق واضح و شاسع بينه و بين قيمة الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي.
- عرف تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي ودول الرابطة خلال فترة الدراسة بصفة عامة نموا وفق منحى تصاعدي بالرغم من بعض التقلبات حيث حقق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

لدول الاتحاد الأوروبي ارتفاعا بنسبة 18% خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2017 وحققت الرابطة ارتفاعا أكبر بكثير يقدر بأكثر من 50% خلال نفس الفترة. بينما المقارنة بالقيمة، فقد أثبتت الدراسة على أن هناك تفاوت كبير في متوسط نصيب الفرد بين الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان حيث أن في سنة 2009 على سبيل المثال كان نصيب الفرد في الاتحاد الأوروبي يساوي 500 24 يورو للفرد سنويا بينما في رابطة الآسيان لا يتجاوز 673 2 دولار للفرد سنويا.

- إن حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مجموعة الآسيان من باقي العالم تمثل أكثر من 20% ويدل ذلك على أن الاتحاد الأوروبي يعتبر من بين المصادر المساهمة بقوة في تنمية و تطوير دول رابطة الآسيان عبر قناة الاستثمار الأجنبي المباشر وطبعا ذلك حرصا من الشركات الأوروبية للاستفادة من جاذبية تلك المنطقة و التي تعود لعدة أسباب من بينها توفر اليد العاملة وانخفاض معدل الأجور.
- إن رصيد الميزان التجاري لرابطة الآسيان مع الاتحاد الأوروبي كان في حالة فائض في جميع سنوات فترة الدراسة أي من 2009 إلى 2018 بالنسبة مما يعكس تنافسية منتجات دول رابطة الآسيان في الأسواق الأوروبية.
- عرفت المبادلات التجارة بين دول رابطة الآسيان ودول الاتحاد الأوروبي على العموم توسع متواصل خلال فترة الدراسة سواءا تعلق الأمر بالصادرات أو بالواردات و قد سجلت صادرات الآسيان إلى الاتحاد الأوروبي أعلى قيمة في عام 2017 بـ 173 مليار دولار، ما يمثل تقريبا 15% من إجمالي صادرات رابطة الآسيان .أما واردات الآسيان من الاتحاد الأوروبي، فقد سجلت كذلك أعلى قيمة لها في سنة 2017 بـ 130 مليار دولار، ما يعادل 13% من إجمالي واردات رابطة الآسيان .
- التذبذب هو الذي ميز تطور قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي والآسيان و لكن درجة التذبذب كانت أقل بالنسبة لصادرات الآسيان مقارنة بالاتحاد الأوروبي, بالإضافة إلى أن التكتلين تأثرا بتبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وانكماش الاقتصاد العالمي حيث عرفت قيمة صادراتهما انخفاض كبير في سنة 2009.
- الوزن المتباين للتكتلين في التجارة الدولية حيث أن صادرات الاتحاد الأوروبي تمثل حصة معتبرة تقارب الثلث من القيمة الكلية للصادرات العالمية أما صادرات رابطة الآسيان فتمثل في أفضل أحوالها (سنة 2017) ما يعادل 07.52 % من إجمالي الصادرات العالمية.

الخاتمة العامة

الخاتمــة عامة

إن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية أو الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي انتشر في العقد الأخير من القرن الماضي بشكل ملفت للانتباه، جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد حيث اتجهت معظم الدول لإقامة تحالفات فيما بينها في إطار التكامل الاقتصادي رغبة منها في الظفر بالمنافع التي يعود بها التكامل الاقتصادي عليها.

إن التكامل الاقتصادي ليس مجرّد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد العالمي بقدر ما هو توجه أصيل ودائم تسعى دول العالم باختلاف مستوياتها وحجم مواردها وتباين دوافعها إلى تحقيقه.

ويمر التّكامل الاقتصادي بين الدول الراغبة في تحقيقه بجملة من المراحل تمثل درجات متباينة من سلم التعّاون الاقتصادي بين المنخرطين. هذه المراحل هي: اتفاقيات التجارة التفضيلية و منطقة التجارة الحرة و الإتحاد الجمركي و السوق المشتركة و الإتحاد الاقتصادي والإتحاد النقدي و أخيرا الاندماج الاقتصادي الكامل.

الإشكالية التي حاولنا الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة تتمثل في تحديد **مقومات تطور الاتحاد الأوروبي و رابطة الآسيان و وإبراز الفوارق الموجودة في المسار المتبع لتشييد صرحهما التكاملي**. وقد ناقشنا هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية في فصلين أحدهما نظري والثاني تطبيقي وتوصلنا في الأخير إلى مجموعة من النتائج والتي نعتقد أنها كفيلة بالإلمام ببعض جوانبها. تتمثل هذه النتائج فيما يأتي:

- إن الشروع في البناء التكاملي يتطلب توافر جملة من المقومات التي تعزز قيامه وتضمن له البقاء والاستمرارية ومن هذه المقومات ماهو اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي أو أمني أو غيره إلا أن المقومات الاقتصادية يظل لها الدور الحاسم في نجاح وديمومة أي تكامل اقتصادي. ومن بين أهم هذه المقومات الاقتصادية، انسجام السياسات الاقتصادية بين الدول المتكاملة وخاصة السياسة التجارية و النقدية و المالية، بالإضافة إلى ضرورة تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية. إن تجانس اقتصاديات أطراف التكامل يعد كذلك من المقومات الاقتصادية الهامة حيث أن نجاح التكامل يكون بحسب تمتع اقتصاديات الدول المتكتلة بهياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل و توفير البنى الأساسية اللازمة والآليات المناسبة لتنظيم النشاط الاقتصادي. ويعتبر توفر الطرق ووسائل النقل والاتصال من بين أهم مقومات نجاح التجارب التكاملية لأنه حتى وان توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، فإن مدى تقدم التكامل وفاعليته تبقى محدودة طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى

طرق ووسائل النقل تربط بينها. كما أن توفر الأيدي العاملة المدربة وحرية انتقالها و التقارب الجغرافي و توفر الموارد الطبيعية لدى بعض الدول الأعضاء يتحكم نسبيا في نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي.

- إن التكامل وبالرغم من المزايا المتعددة التي يحققها للدول الأعضاء إلا أنها عملية تتطلب تحمل الكثير من التكاليف و مواجهة العديد من الصعوبات و المخاطر، وعليه فإن حدا أدنى من التماثل والتوافق في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرغبة الحقيقية في التعاون لابد أن يتوفر لتحقيق المساعي التكاملية. كما يترتب عن قيام التكامل الاقتصادي مجموعة من الآثار على الدول الأعضاء، منها القصيرة الأجل (الساكنة) المتمثلة في أثري خلق و تحويل التجارة ومنها الطويلة الأجل (الديناميكية) المتمثلة في أثر المنافسة و أثر وفـورات الإنتاج وأثر الاستثمار وأثر الاستهلاك و أثر التخصص، بالإضافة إلى آثار أخرى على الدول غير الأعضاء في التكامل.
- دوافع دول التكتلين إلى إقامة تكامل اقتصادي كانت في البداية سياسية ثم تحولت إلى تعاون اقتصادي في قطاعات معينة وتبلورت في الأخير لتتحول إلى تكاملات اقتصادية تتنافس في فلكها كبرى القوى الاقتصادية العالمية و تتسابق في تشييدها.
- إن تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي لم تكن وليدة صدفة بل هي محصلة سنوات من العمل المتواصل امتد إلى أكثر من ستين عاما، تم خلالها إتباع سياسة التدرج حيث مرت التجربة الأوروبية بمراحل متعددة وصولا إلى المرحلة الحالية وهي مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي والذي يجمع بين 28 دولة بعد التوسعات المتعاقبة. إن مراعاة التدرج في تحقيق التكامل على مراحل مختلفة هدفه حماية الاقتصاديات الأوروبية والتحضير الجيد من خلال توفير جميع شروط النجاح و كذلك من خلال وضع برنامج زمني لكل مرحلة مما يثبت أن التجربة الأوروبية قامت على أسس وأهداف مدروسة. في حين أن رابطة الآسيان لم تتعدى مراحل تكاملها المرحلة الثانية وهي "منطقة التجارة الحرة" ولم تحدد تاريخا محددا للانتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل التكامل الاقتصادي وبالتالي المضي قدما في المسار التكاملي.

من جهة أخرى، فان المقارنة بين الإتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان سمحت باستخلاص بعض النتائج المتعلقة بالتجربتين وهي:

- لقد حققت دول رابطة الآسيان تقدما اقتصاديا معتبرا خلال الآونة الأخيرة حيث ازداد الناتج المحلي الإجمالي للتكتل بما يقارب 60% خلال الفترة (2009-2017) حيث أصبحت الآسيان حاليا تُصنف بشكل جماعي على أنها خامس أكبر اقتصاد في العالم وثالث أكبر اقتصاد آسيوي. بالرغم من تسجيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يقدر بـ 5,3% سنويا إلا أن الفرق واضح وشاسع بينه وبين قيمة الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي.

- عرف تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي ودول الرابطة خلال فترة الدراسة بصفة عامة نموا وفق منحى تصاعدي بالرغم من بعض التقلبات حيث حقق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي ارتفاعا بنسبة 18% خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2017 وحققت الرابطة ارتفاعا أكبر بكثير يقدر بأكثر من 50% خلال نفس الفترة. بينما المقارنة بالقيمة، فقد أثبتت الدراسة على أن هناك تفاوت كبير في متوسط نصيب الفرد بين الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان حيث أن في سنة 2009 على سبيل المثال كان نصيب الفرد في الاتحاد الأوروبي يساوي 500 24 يورو للفرد سنويا بينما في رابطة الآسيان لا يتجاوز 673 2 دولار للفرد سنويا.
- لقد تكبدت دول الإتحاد الأوروبي جراء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أثار واضحة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للتكتل إذ عانت جميع دول الإتحاد الأوروبي ابتداء من سنة 2009 من انكماش اقتصادياتها كما أن أزمة الديون السيادية أضرت باقتصاديات منطقة الإتحاد غير أنة في عام 2010 بدأت اقتصاديات الإتحاد تتعافى تدريجياً. أما دول الآسيان، فتمكنت من مواجهة انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بنجاح بفضل التعاون الإقليمي الفعال وحسن استخلاص العبر من الأزمة المالية لسنة 1997.
- إن حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مجموعة الآسيان من باقي العالم تمثل أكثر من 20% و يدل ذلك على أن الاتحاد الأوروبي يعتبر من بين المصادر المساهمة بقوة في تنمية و تطوير دول رابطة الآسيان عبر قناة الاستثمار الأجنبي المباشر وطبعا ذلك حرصا من الشركات الأوروبية للاستفادة من جاذبية تلك المنطقة والتي تعود لعدة أسباب من بينها توفر اليد العاملة وانخفاض معدل الأجور.
- إن رصيد الميزان التجاري لرابطة الآسيان مع الاتحاد الأوروبي كان في حالة فائض في جميع سنوات فترة الدراسة أي من 2009 إلى 2018 بالنسبة مما يعكس تنافسية منتجات دول رابطة الآسيان في الأسواق الأوروبية.
- عرفت المبادلات التجارة بين دول رابطة الآسيان ودول الاتحاد الأوروبي على العموم توسع متواصل خلال فترة الدراسة سواءا تعلق الأمر بالصادرات أو بالواردات و قد سجلت صادرات الآسيان إلى الاتحاد الأوروبي أعلى قيمة في عام 2017 بـ 173 مليار دولار، ما يمثل تقريبا 15% من إجمالي صادرات رابطة الآسيان. أما واردات الآسيان من الاتحاد الأوروبي، فقد سجلت كذلك أعلى قيمة لها في سنة 2017 بـ 130 مليار دولار، ما يعادل 13% من إجمالي واردات رابطة الآسيان.

- التذبذب هو الذي ميز تطور قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي و الآسيان و لكن درجة التذبذب كانت أقل بالنسبة لصادرات الآسيان مقارنة بالاتحاد الأوروبي, بالإضافة إلى أن التكتلين تأثرا بتبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وانكماش الاقتصاد العالمي حيث عرفت قيمة صادراتهما انخفاض كبير في سنة 2009.
- الوزن المتباين للتكتلين في التجارة الدولية حيث أن صادرات الاتحاد الأوروبي تمثل حصة معتبرة تقارب الثلث من القيمة الكلية للصادرات العالمية أما صادرات رابطة الآسيان فتمثل في أفضل أحوالها (سنة 2017) ما يعادل 07.52 % من إجمالي الصادرات العالمية.

وفي الأخير يمكن أن نقول بأن نجاح وتطور التجربتين الإقليميتين الأوروبي والآسيوي وبالأخص الاتحاد الأوروبي جعله يمثل ثقلا اقتصاديا وسياسيا في العالم حيث استطاع عن طريق التكتل أن يلعب الدور البارز والمؤثر في توجيه السياسات على مختلف الأصعدة في المحافل والهيئات الدولية مما أتاح له فرصة تحقيق الكثير من الأهداف التي وفرت له عوامل النمو والتقدم واحتلال مراكز الصدارة في نطاق العلاقات الدولية والتأثير الفاعل في النظام الاقتصادي والحياة السياسية الدوليين.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا :الكتـب

1) أبو حرب عثمان، **الاقتصاد الدولي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007 .

2) أبو ستيت فؤاد، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،2004 .

3) أحمد حشيش عادل، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002 .

4) أحمد علي دغيم، **السوق الأوربية المشتركة: حاضرها ومستقبلها**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986 .

5) بدر عناء مجذاب، حسين محي الدين، **المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها عل اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 1998 .

6) بكري كامل، **الاقتصاد الدولي**، ط 2، المكتب العربي الحديث، القاهرة ، 1989.

7) بكري كامل، **التكامل الاقتصادي**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984 .

8) جمال الدين عويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر العاصمة، دون سنة النشر.

9) حميد رشيد عبد الوهاب، "**الدور التكامل للمشروعات العربية المشتركة،الطموحات والأداء**"، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، 1985 .

10) الخطيب شذا جمال، الركيبي صعفق، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

11) القزويني علي، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي**، ط1، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية الليبية، 2004 .

12) عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المشاركة الدولية" من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 .

13) عطية ناصف إيمان، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008 .

14) عفيفي حاتم سامي،" **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**"، ط2، ج2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

15) عفيفي حاتم سامي، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق** "، ط 1، ج2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005 .

ثانيا: المجلات والدوريات والنشرات

16) خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، **رابطة دول جنوب شرق آسيا(الآسيان) "نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"(ASEAN)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف الجزائر –العدد السادس، الجزائر العاصمة ، دون سنة النشر.

17) موله عبد الله، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد262، 2000.

ثالثا :الرسائل والأطروحات العلمية

18) بلجبل عادل، **التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007.

19) حمزة فطيمة، **تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة التحاد الأوربي نموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث(ل.م.د)في العلوم التجارية، جامعة محمد خيذر بسكرة، 2015/2014 .

20) حملّاوي سكينة، **انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الإتحاد الأوروبي "أزمة اليورو"**، أطروحة مقدمة لنيلُ شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2017/2016 .

21) دلال نور الدين، **رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006/2005 .

22) رحيمة بوصبيع، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2011.

23) رميدي عبد الوهاب، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية " فرع التخطيط" ، جامعة الجزائر،2007.

24) عيسى محمد محمود ولد محمد، **الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005 .

25) الوافي آسيا، **التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007.

رابعا :الملتقيات والندوات والتظاهرات العلمية

26) بوالكور نور الدين، شرون عز الدين، **التكتلات الاقتصادية بين جغرافية حقبة التكامل وعالمية المرحلة الراهنة، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني،حول "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات "**، المركز الجامعي الوادي، يومي 27/26فيفري2012.

27) بوكساني رشيد، دبيش أحمد، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، الندوة العلمية الدولية حول :"التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين، وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،9/8 ماي 2004.

28) الجوزي جميلة، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني حول :التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 19/17 أفريل،2007 .

29) زغبة طلال، فرحات عباس، **السوق العربية المشتركة كخيار استراتيجي للتغلب على معوقات التجارة العربية البينية في عصر التكتلات الاقتصادية**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات "، المركز الجامعي الوادي، يومي 27/26 فيفري2012 .

30) صالح مفتاح، قط سليم، **واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي وإستراتيجية تحقيقه، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي "الواقع والآفاق"**، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 19أفريل 2007.

31) مخلوفي عبد السلام، عبد العزيز سفيان، **التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**،ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول "**واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات**"، المركز الجامعي الوادي، يومي26 -27 فيفري 2012 .

32) المكيلف محمد، **العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول" **واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات**"، المركز الجامعي الوادي، يومي 27/26 فيفري2012 .

المراجع باللغة الاجنبية

اولا : الكتب

33) Paul Krugman , Maurice obstfeld , **Economie internationale** , 8éme edition, Snel sa, paris, 2009 .

ثانيا :مراجع الانترنيت

34) The ASEAN Secrétariat Jakarta،ASEAN Statistical Yearbook 2018 .

35) http://ec.europa.eu/eurostat/web/experimental-statistics .

36) https://www.google.com/imgres.

37) https://www.trademap.org.

الملاحق

ملحق رقم 01: خريطة الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي

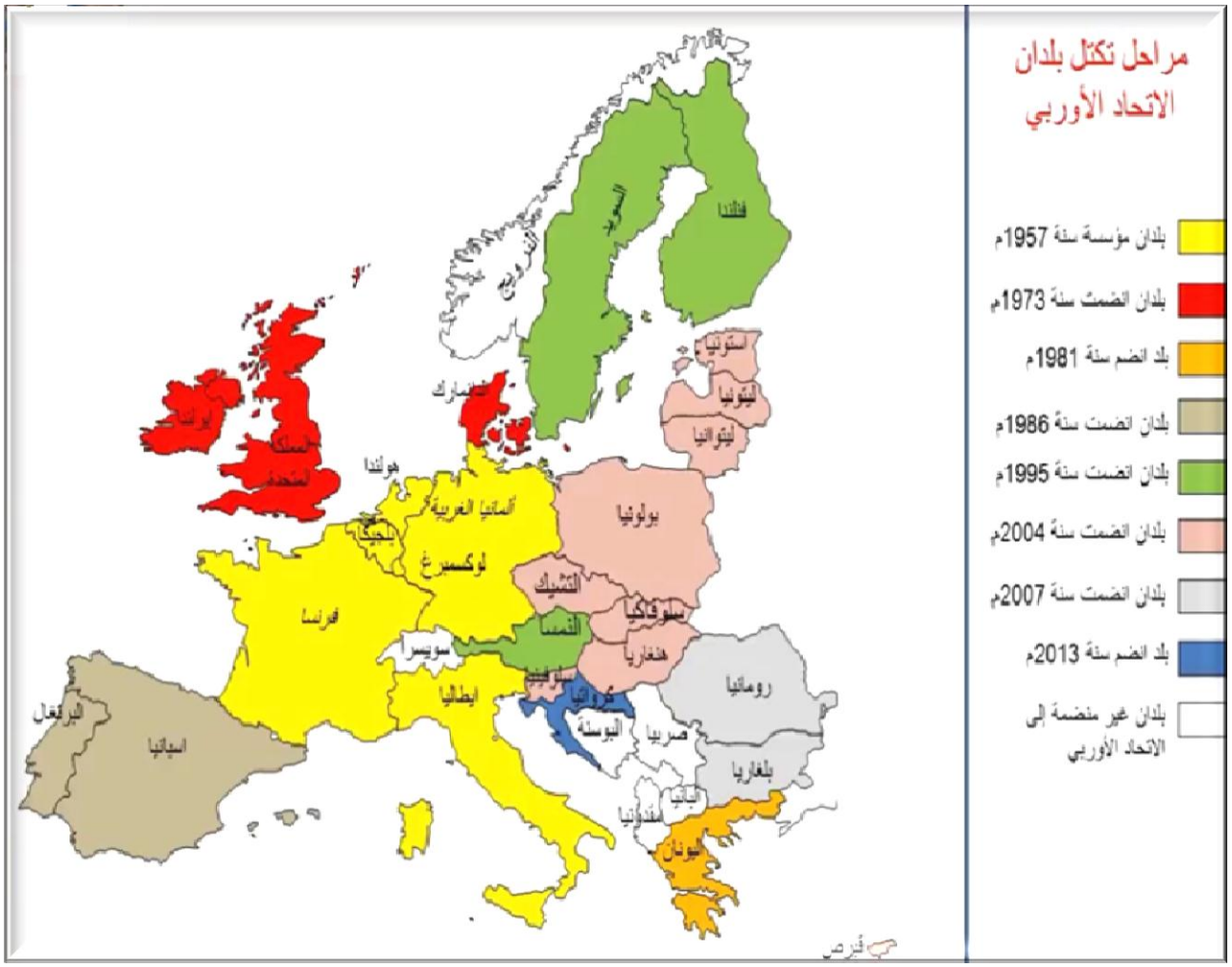

المصدر: https://www.google.com/imgres

ملحق رقم02 : خريطة دول جنوب شرق أسيا "رابطة الآسيان "

المصدر: https://www.google.com/imgres

ملحق رقم 03: عدد سكان دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2018

الوحدة:(نسمة)

الرقم	الدولة/العام	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
01	بلجيكا	10 753 080	10 839 905	11 000 638	11 075 889	11 137 974	11 180 840	11 237 274	11 311 117	11 351 727	11 398 589
02	بلغاريا	7 467 119	7 421 766	7 369 431	7 327 224	7 284 552	7 245 677	7 202 198	7 153 784	7 101 859	7 050 034
03	جمهورية التشيك	10 425 783	10 462 088	10 486 731	10 505 445	10 516 125	10 512 419	10 538 275	10 553 843	10 578 820	10 610 055
04	الدانمارك	5 511 451	5 534 738	5 560 628	5 580 516	5 602 628	5 627 235	5 659 715	5 707 251	5 748 769	5 781 190
05	ألمانيا	82 002 356	81 802 257	80 222 065	80 327 900	80 523 746	80 767 463	81 197 537	82 175 684	82 521 653	82 792 351
06	استونيا	1 335 740	1 333 290	1 329 660	1 325 217	1 320 174	1 315 819	1 314 870	1 315 944	1 315 635	1 319 133
07	ايرلندا	4 521 322	4 549 428	4 570 881	4 589 287	4 609 779	4 637 852	4 677 627	4 726 286	4 784 383	4 830 392
08	اليونان	11 094 745	11 119 289	11 123 392	11 086 406	11 003 615	10 926 807	10 858 018	10 783 748	10 768 193	10 741 165
09	اسبانيا	46 239 273	46 486 619	46 667 174	46 818 219	46 727 890	46 512 199	46 449 565	46 440 099	46 528 024	46 658 447
10	فرنسا	64 350 226	64 658 856	64 978 721	65 276 983	65 600 350	65 942 267	66 456 279	66 730 453	66 804 121	66 926 166
11	كرواتيا	4 309 796	4 302 847	4 289 857	4 275 984	4 262 140	4 246 809	4 225 316	4 190 669	4 154 213	4 105 493
12	ايطاليا	59 000 586	59 190 143	59 364 690	59 394 207	59 685 227	60 782 668	60 795 612	60 665 551	60 589 445	60 483 973
13	قبرص	796 930	819 140	839 751	862 011	865 878	858 000	847 008	848 319	854 802	864 236
14	لاتفيا	2 162 834	2 120 504	2 074 605	2 044 813	2 023 825	2 001 468	1 986 096	1 968 957	1 950 116	1 934 379
15	ليتوانيا	3 183 856	3 141 976	3 052 588	3 003 641	2 971 905	2 943 472	2 921 262	2 888 558	2 847 904	2 808 901
16	لكسمبورغ	493 500	502 066	511 840	524 853	537 039	549 680	562 958	576 249	590 667	602 005
17	المجر	10 030 975	10 014 324	9 985 722	9 931 925	9 908 798	9 877 365	9 855 571	9 830 485	9 797 561	9 778 371
18	ماطل	410 926	414 027	414 989	417 546	422 509	429 424	439 691	450 415	460 297	475 701
19	هولندا	16 485 787	16 574 989	16 655 799	16 730 348	16 779 575	16 829 289	16 900 726	16 979 120	17 081 507	17 181 084
20	النمسا	8 335 003	8 351 643	8 375 164	8 408 121	8 451 860	8 507 786	8 584 926	8 700 471	8 772 865	8 822 267
21	بولندا	38 135 876	38 022 869	38 062 718	38 063 792	38 062 535	38 017 856	38 005 614	37 967 209	37 972 964	37 976 687
22	البرتغال	10 563 014	10 573 479	10 572 721	10 542 398	10 487 289	10 427 301	10 374 822	10 341 330	10 309 573	10 291 027
23	رومانيا	20 440 290	20 294 683	20 199 059	20 095 996	20 020 074	19 947 311	19 870 647	19 760 314	19 644 350	19 530 631
24	سلوفينيا	2 032 362	2 046 976	2 050 189	2 055 496	2 058 821	2 061 085	2 062 874	2 064 188	2 065 895	2 066 880
25	سلوفاكيا	5 382 401	5 390 410	5 392 446	5 404 322	5 410 836	5 415 949	5 421 349	5 426 252	5 435 343	5 443 120
26	فنلندا	5 326 314	5 351 427	5 375 276	5 401 267	5 426 674	5 451 270	5 471 753	5 487 308	5 503 297	5 513 130
27	السويد	9 256 347	9 340 682	9 415 570	9 482 855	9 555 893	9 644 864	9 747 355	9 851 017	9 995 153	10 120 242
28	بريطانيا	62 042 343	62 510 197	63 022 532	63 495 303	63 905 297	64 351 155	64 875 165	65 382 556	65 844 142	66 273 576
	الاتحاد الاوروبي (28) دولة	502 090 235	503 170 618	502 964 837	504 047 964	505 163 008	507 011 330	508 540 103	510 277 177	511 373 278	512 379 225
	الاتحاد الأوروبي (27) دولة خلال 2019	440 047 892	440 660 421	439 942 305	440 552 661	441 257 711	442 660 175	443 664 938	444 894 621	445 529 136	446 105 649

المصدر: http://ec.europa.eu/eurostat/web/experimental-statistics

ملحق رقم 04:عدد سكان دول رابطة الآسيان خلال الفترة 2009-2017

الوحدة: (مليون نسمة)

الرقم	الدولة /العام	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
01	بروناي دار السلام	0.380	0.387	0.393	0.400	0.406	0.412	0.412	0.417	0.421
02	كمبوديا	14. 085	14. 303	14. 521	14. 741	14. 677	14. 932	15. 192	15 .454	15. 718
03	اندونيسيا	231. 370	234. 181	241. 991	245. 425	248. 818	252. 165	255. 462	258. 705	261. 891
04	جمهورية لاوس	6 .128	6. 256	6. 385	6. 514	6. 644	6. 809	6 .492	6. 621	6 .753
05	ماليزيا	28. 082	28. 589	29. 062	29. 510	30. 214	30. 709	31. 186	32. 634	32. 050
06	ميانمار	50. 110	50. 537	50. 149	50. 667	51. 184	51. 991	52. 450	52. 917	53. 388
07	الفلبين	92. 227	93. 135	94. 824	96. 511	98. 197	99. 880	101. 562	103. 243	104. 921
08	سنغافورة	4. 988	5. 077	5. 184	5. 312	5. 399	5. 470	5. 535	5. 607	5 .612
09	تايلند	66. 903	65 .921	66. 214	66. 492	66. 755	67. 003	67. 236	67. 455	67 .653
10	فيتنام	86. 025	86. 947	87. 860	88. 809	89. 760	90. 729	91. 710	92. 495	93 .672
	المجموع	580 .298	585. 333	596 583	604. 381	612. 054	620. 100	627. 237	635. 548	642 .079

المصدر: The ASEAN Secretariat Jakarta،ASEAN Statistical Yearbook 2018

ملحق رقم 05 : تطور الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2017

الوحدة: مليار يورو

الرقم	الدولة/العام	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
01	بلجيكا	348,78	365,10	379,11	387,50	392,34	400,09	411,01	424,66	439,05	450,58
02	بلغاريا	72,99	74,77	80,76	82,04	81,87	83,76	88,58	94,13	101,04	107,93
03	جمهورية التشيك	3 930,41	3 962,46	4 033,76	4 059,91	4 098,13	4 313,79	4 595,78	4 767,99	5 047,27	5 304,39
04	الدانمارك	1 722,14	1 810,93	1 846,85	1 895,00	1 929,68	1 981,17	2 036,36	2 100,22	2 178,07	2 218,32
05	ألمانيا	2 460,28	2 580,06	2 703,12	2 758,26	2 826,24	2 938,59	3 048,86	3 159,75	3 277,34	3 386,00
06	استونيا	14,15	14,72	16,67	17,93	18,93	20,06	20,65	21,68	23,62	25,66
07	ايرلندا	170,10	167,72	171,14	175,22	179,92	195,29	262,47	273,24	294,11	318,46
08	اليونان	237,53	226,03	207,03	191,20	180,65	178,66	177,26	176,49	180,22	184,71
09	اسبانيا	1 079,05	1 080,94	1 070,45	1 039,82	1 025,69	1 037,82	1 081,17	1 118,74	1 166,32	1 208,25
10	فرنسا	1 936,42	1 995,29	2 058,37	2 088,80	2 117,19	2 149,77	2 198,43	2 228,57	2 291,70	2 348,99
11	كرواتيا	331,37	329,14	333,46	330,83	331,78	331,57	339,62	351,35	365,64	381,80
12	ايطاليا	1 572,88	1 604,51	1 637,46	1 613,27	1 604,60	1 621,83	1 652,09	1 689,82	1 727,38	1 756,98
13	قبرص	18,67	19,30	19,73	19,49	18,14	17,61	17,75	18,49	19,65	20,73
14	لاتفيا	18,83	17,94	20,30	21,89	22,79	23,62	24,32	25,04	27,03	29,52
15	ليتوانيا	26,93	28,03	31,28	33,35	34,96	36,57	37,43	38,85	42,19	45,13
16	لكسمبورغ	36,98	40,18	43,16	44,11	46,50	49,82	51,58	53,30	55,30	58,87
17	المجر	26 424,60	27 224,60	28 304,94	28 781,06	30 248,24	32 583,42	34 378,59	35 474,19	38 355,12	42 072,79
18	ماطل	6,14	6,60	6,83	7,17	7,65	8,50	9,65	10,34	11,31	12,32
19	هولندا	624,84	639,19	650,36	652,97	660,46	671,56	690,01	708,34	737,05	773,37
20	النمسا	288,04	295,90	310,13	318,65	323,91	333,15	344,26	356,24	369,90	386,09
21	بولندا	1 372,21	1 445,30	1 566,82	1 629,43	1 656,90	1 720,43	1 800,23	1 861,11	1 988,73	2 116,39
22	البرتغال	175,45	179,93	176,17	168,40	170,27	173,08	179,81	186,48	194,61	201,61
23	رومانيا	530,89	528,25	559,24	593,74	635,46	668,59	712,59	765,14	856,73	944,22
24	سلوفينيا	36,17	36,25	36,90	36,08	36,24	37,60	38,86	40,36	43,00	45,95
25	سلوفاكيا	64,02	67,58	70,63	72,70	74,17	76,09	79,14	81,23	84,85	90,20
26	فنلندا	181,03	187,10	196,87	199,79	203,34	205,47	209,95	216,07	223,89	233,56
27	السويد	3 292,01	3 523,82	3 661,04	3 688,87	3 773,94	3 940,93	4 201,54	4 385,50	4 578,83	4 790,75
28	بريطانيا	1 537,21	1 587,47	1 644,55	1 694,42	1 761,35	1 844,30	1 895,84	1 969,52	2 049,63	2 117,72
	الاتحاد الأوروبي (28) دولة	**12 330,59**	**12 841,53**	**13 217,46**	**13 484,17**	**13 596,78**	**14 072,02**	**14 828,64**	**14 958,29**	**15 382,59**	**15 877,04**

المصدر: http://ec.europa.eu/eurostat/web/experimental-statistics

ملحق رقم 06: تطور الناتج المحلي الإجمالي لرابطة الآسيان خلال الفترة 2009-2017

الوحدة: مليار دولار

الرقم	الدولة /العام	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
01	بروناي دار السلام	10.815	13.741	18. 534	19 .050	18 .100	17. 103	12 .943	11 .448	12. 212
02	كمبوديا	10.354	11.229	12. 804	14 .027	15 .221	16 .689	18. 091	19 .427	22. 340
03	اندونيسا	545.854	710.068	846 .523	874 .639	904 .692	889. 385	855. 020	931. 216	1 013.926
04	جمهورية لاوس	5.595	6.752	8. 061	10 .192	11. 955	12 .274	14. 420	15 .903	17. 090
05	ماليزيا	202.627	250.773	298.142	314 .895	322. 159	337 .456	294 .810	294. 223	317. 252
06	ميانمار	26 .962	41.004	56.502	60 .282	61. 863	66 .332	59 .795	64. 602	65. 607
07	الفلبين	168.644	199.976	224.155	250 .458	268 .800	284. 913	292. 508	304. 611	313. 875
08	سنغافورة	192.408	236.422	275.945	290 .670	304 .456	311. 538	304 .096	309. 766	323. 954
09	تايلند	282 .052	341.519	370.932	397 .763	420 .617	407. 303	401. 764	411. 774	455. 704
10	فيتنام	106.018	116.300	135.541	155 .820	171 .219	186 .224	193 .628	205. 439	223. 837
	المجموع	**1 551.330**	**1 927.784**	**2 247.139**	**2 387.796**	**2 499.084**	**2 530.215**	**2 447 .076**	**2 568.409**	**2 765.798**

المصدر: The ASEAN Secretariat Jakarta،ASEAN Statistical Yearbook 2018

ملحق رقم 07 :الناتج المحلي الإجمالي للفرد الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2017

الوحدة: اليورو للفرد

الرقم	الدولة/العام	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
01	بلجيكا	32300	33500	34500	35000	35300	35800	36600	37600	38700
02	بلغاريا	4900	5100	5600	5700	5800	5900	6300	6800	7300
03	جمهورية التشيك	14200	14900	15600	15400	15000	14900	16000	16700	18100
04	الدانمارك	41900	43800	44500	45500	46100	47100	48000	49200	50800
05	ألمانيا	30600	32100	33700	34300	35000	36300	37300	38400	39600
06	استونيا	10600	11000	12500	13500	14300	15200	15700	16500	18000
07	ايرلندا	37500	36800	37400	38100	38900	42000	55900	57500	61200
08	اليونان	21400	20300	18600	17300	16500	16400	16400	16400	16800
09	اسبانيا	23300	23200	22900	22200	22000	22300	23300	24100	25100
10	فرنسا	29900	30700	31500	31800	32100	32400	33000	33400	34300
11	كرواتيا	10500	10500	10500	10300	10300	10300	10600	11200	11900
12	ايطاليا	26400	26800	27300	26700	26500	26700	27200	27900	28500
13	قبرص	23100	23300	23200	22600	21000	20700	20900	21700	22900
14	لاتفيا	8800	8500	9800	10800	11300	11800	12300	12800	13900
15	ليتوانيا	8500	9000	10300	11200	11800	12500	12900	13500	14900
16	لكسمبورغ	74200	79200	83100	83000	85300	89200	90600	91300	92600
17	المجر	9400	9900	10200	10000	10300	10700	11300	11600	12700
18	ماطل	14900	15900	16400	17100	17900	19600	21700	22700	24100
19	هولندا	37800	38500	39000	39000	39300	39800	40700	41600	43000
20	النمسا	34500	35400	37000	37800	38200	39000	39900	40800	42100
21	بولندا	8200	9400	9900	10100	10300	10700	11200	11100	12200
22	البرتغال	16600	17000	16700	16000	16300	16600	17400	18100	18900
23	رومانيا	6100	6200	6500	6600	7200	7600	8100	8600	9600
24	سلوفينيا	17700	17700	18000	17500	17600	18200	18800	19500	20800
25	سلوفاكيا	11800	12400	13100	13400	13700	14000	14600	15000	15600
26	فنلندا	33900	34900	36500	36900	37400	37600	38300	39300	40600
27	السويد	33300	39400	42900	44500	45400	44700	45800	46700	47200
28	بريطانيا	27700	29500	29900	32800	32400	35400	40100	36600	35400
	الاتحاد الأوروبي (28) دولة	24500	25500	26200	26600	26800	27700	29100	29300	30000

المصدر: http://ec.europa.eu/eurostat/web/experimental-statistics

ملحق رقم 08 : الناتج المحلي الإجمالي للفرد لرابطة الاسيان، خلال الفترة (2009-2017)

الوحدة:(الدولار للفرد)

الرقم	الدولة /العام	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
01	بروناي دار السلام	28 454	35 525	47 116	47 648	44 560	41 521	31 385	27 436	28 986
02	كمبوديا	735	785	882	952	1 037	1 118	1 191	1 257	1 421
03	اندونيسا	2 359	3 032	3 498	3 564	3 636	3 527	3 347	3 600	38 872
04	جمهورية لاوس	913	1 079	1 262	1 565	1 799	1 949	2 221	2 402	2 531
05	ماليزيا	7 216	8 772	10 256	10 671	10 663	10 989	9 453	9 301	9 899
06	ميانمار	538	811	1 127	1 190	1 209	1 276	1 140	1 221	1 229
07	الفلبين	1 829	2 147	2 364	2 595	2 737	2 853	2 880	2 950	2 992
08	سنغافورة	38 577	46 570	53 233	54 715	56 389	56 957	54 940	55 243	57 722
09	تايلند	4 216	5 181	5 602	5 982	6 301	6 079	5 975	6 104	6 736
10	فيتنام	1 232	1 338	1 543	1 755	1 908	2 053	2 111	2 216	2 390
	المجموع	2 673	3 293	3 767	3 951	4 083	4 080	3 901	4 046	4 308

المصدر: The ASEAN Secretariat Jakarta،ASEAN Statistical Yearbook 2018

ملحق رقم09: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2013-2017

الوحدة: (مليون اورو)

الرقم	الدولة/العام	2013	2014	2015	2016	2017
01	بلجيكا	16 024,0	7 005,0	33 749,0	39 692,0	5 234,0
02	بلغاريا	85,2	3,9	927,7	38,3	178,0
03	جمهورية التشيك	901,0	139,2	-443,5	416,2	466,3
04	الدانمارك	-721,1	2 708,2	726,9	6 100,0	-1 477,2
05	المانيا	16 470,0	8 328,0	2 218,0	5 579,0	12 137,0
06	استونيا	156,3	320,9	-201,1	5,2	310,3
07	ايرلندا	15 814,0	16 762,0	147 419,0	61 523,0	-56 236,0
08	اليونان	1 079,9	1 388,1	638,1	854,9	1 147,9
09	اسبانيا	12 405,0	6 752,0	7 543,0	4 685,0	1 644,0
10	فرنسا	12 752,0	-5 068,0	19 504,0	2 311,0	13 485,0
11	كرواتيا	155,0	669,5	-410,7	35,8	27,1
12	ايطاليا	6 259,5	2 733,9	3 816,2	2 426,3	3 492,4
13	قبرص	-2 474,0	-2 094,0	979,0	739,0	:
14	لاتفيا	:	343,0	409,0	360,0	-125,0
15	ليتوانيا	-44,5	-203,1	349,5	229,0	-288,0
16	اكسمبورغ	353 666,0	81 465,0	277 946,0	111 309,0	-33 764,0
17	المجر	-4 487,5	-2 334,6	-13 938,1	-5 457,5	6 717,2
18	ماطل	11 362,3	11 439,4	3 385,9	1 741,9	1 243,4
19	هولندا	106 019,0	-6 337,0	193 558,0	80 934,0	78 587,0
20	النمسا	-4 295,0	-3 217,0	-38 424,0	3 457,0	8 832,0
21	بولندا	-2 461,0	-938,1	-134,5	1 238,0	1 356,7
22	البرتغال	718,5	2 390,2	1 369,0	1 881,2	2 967,6
23	رومانيا	-278,8	-123,3	518,5	134,5	:
24	سلوفينيا	-15,0	37,7	183,2	107,1	234,1
25	سلوفاكيا	-216,0	92,1	-33,2	-834,5	-456,8
26	فلندا	1 003,7	813,0	1 556,0	-2 351,0	-1 183,0
27	السويد	5 019,1	-2 046,9	1 123,9	4 725,0	3 438,8
28	بريطانيا	:	27 947,5	53 890,8	65 390,9	59 967,9
	الاتحاد الاوروبي	584 721,1	148 976,4	698 225,6	387 270,4	145 810,8

المصدر: http://ec.europa.eu/eurostat/web/experimental-statistics

ملحق رقم 10: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة الآسيان خلال الفترة : 2009-2017

الوحدة:(مليون دولار)

الرقم	الدولة /العام	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
01	بروناي دار السلام	371,4	625,4	1 208,3	864,8	725,5	568,2	171,3	-150,4	460,1
02	كمبوديا	539,0	782,6	891,7	1 557,1	1 274,9	1 726,5	1 701,0	2 279,7	2 732,2
03	اندونيسا	4 876,8	13 770,2	19 241,6	19 137,9	18 443,8	21 810,4	16 642,1	3 920,7	23 063,6
04	جمهورية لاوس	318,6	332,6	466,8	294,4	426,7	913,2	1 079,2	1 075,7	1 695,4
05	ماليزيا	1 405,1	9 155,9	12 000,9	9 400,0	12 107,1	10 875,3	10 180,0	11 290,3	9 447,2
06	ميانمار	963,3	2 248,8	2 058,2	1 354,2	2 620,9	946,2	2 824,5	2 989,5	4 002,4
07	الفلبين	1 963,0	1 298,0	1 815,9	2 797,0	3 859,8	5 814,6	5 639,2	8 279,5	10 057,4
08	سنغافورة	18 916,8	57 214,1	39 988,3	59 836,2	57 452,4	73 472,4	62 747,1	77 456,2	62 016,7
09	تايلند	6 411,5	14 746,7	2 473,7	12 899,0	15 936,0	4 975,5	8 927,6	2 810,2	8 045,5
10	فيتنام	7 600,0	8 000,0	7 519,0	8 368,0	8 900,0	9 200,1	11 800,0	12 600,0	14 100,0
	total	43 365,50	108 174,30	87 664,40	116 508,60	121 747,10	130 302,40	121 712,00	122 551,40	135 620,50

المصدر: The ASEAN Secretariat Jakarta،ASEAN Statistical Yearbook 2018

ملحق رقم11 :الاستثمار الأجنبي المباشر التدفقات الداخلة الى رابطة أمم جنوب شرق آسيا من داخل دول الآسيان والاتحاد الأوروبي وباقي العالم
خلال الفترة (2009-2017)

الوحدة:(مليون دولار)

السنة / المنطقة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الآسيان	8 807,8	16 306,4	15 806,3	23 385,7	18 491,5	22 314,9	20 809,9	25 894,5	26 975,0
الاتحاد الأوروبي 28 دولة	5 659,9	21 145,2	24 404,9	-2 026,40	19 764,5	28 800,0	22 317,8	53 950,7	24 858,4
باقي العالم	34 557,7	91 867,8	71 858,2	93 112,9	103 255,5	107 987,5	100 902,0	96 656,8	108 645,5

المصدر : The ASEAN Secretariat Jakarta ASEAN Statistical Yearbook 2018

ملحق رقم 12:التدفقات البينية من الاستثمار الأجنبي المباشر داخل بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا
خلال الفترة:(2009-2017)

الوحدة:(مليون دولار)

الرقم	الدولة /العام	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
01	بروناي دار السلام	133.0	-35.1	155.6	848.8	227.2	-683.0	55.3	238.4	32.6
02	كمبوديا	-8.4	17.2	33.1	2.4	-1.6	20.4	47.1	-7.4	20.4
03	اندونيسا	1,271.0	1,311.4	1,858.3	6,131.6	2,352.6	1,394.0	855.7	1,620.6	702.3
04	جمهورية لاوس	1.5	34.5	0.4	0.1	1.1	1.8	2.2	23.9	6.7
05	ماليزيا	3,495.4	3,848.5	3,378.1	3,881.5	1,395.8	1,400.8	3,710.1	4,525.8	3990.3
06	ميانمار	72.3	69.9	118.5	98.7	95.1	101.1	30.4	52.0	273.3
07	الفلبين	-313.6	-76.7	-557.2	869.7	-335.7	518.5	855.9	317.4	374.0
08	سنغافورة	3,330.1	8,931.4	12,716.8	9,814.7	13,267.9	15,721.2	13,702.2	15,459.5	18752.1
09	تايلند	675.7	1,764.7	-2,209.7	1,158.8	1,012.0	3,640.5	1,137.7	3,323.6	2370.5
10	فيتنام	143.9	413.6	288.3	430.6	339.7	327.1	397.5	305.7	418.6
غير محددة		6.9	27.1	23.8	154.4	129.5	-99.0	25.8	32.2	34.2
المجموع		8,807.8	16,306.4	15,806.0	23,391.3	18,483.6	22,343.6	20,819.9	25,891.7	26,975.0

المصدر: The ASEAN Secretariat Jakarta،ASEAN Statistical Yearbook 2018

الملحق رقم13 : تطور التجارة الخارجية للتكتلين

للفترة بين 2009-2018

Commerce bilatéral entre l'Association des nations de l'Asie du Sud-Est (ASEAN) et l'Union européenne (UE 28)

Produit : TOTAL Tous produits confondus

Unité : Dollar Américain millier

Code produit	l'Association des nations de l'Asie du Sud-Est (ASEAN) exporte vers l'Union européenne (UE 28)									
	Valeur en 2018	Valeur en 2017	Valeur en 2016	Valeur en 2015	Valeur en 2014	Valeur en 2013	Valeur en 2012	Valeur en 2011	Valeur en 2010	Valeur en 2009
Tous produits confondus	173 936 294	151 248 699	130 858 475	127 407 711	133 667 803	126 039 224	126 216 582	132 115 054	115 771 619	93 215 129

Source: https://www.trademap.org

Liste des importateurs pour le produit sélectionné

Produit : TOTAL Tous produits confondus

Unité : Dollar Américain millier

Code produit	l'Union européenne (UE 28exporte vers le monde									
	Valeur en 2018	Valeur en 2017	Valeur en 2016	Valeur en 2015	Valeur en 2014	Valeur en 2013	Valeur en 2012	Valeur en 2011	Valeur en 2010	Valeur en 2009
Tous produits confondus	6 444 580 907	5 712 554 646	5 217 425 713	5 264 131 522	6 023 837 292	5 994 114 246	5 684 910 499	5 938 859 269	5 081 209 779	4 514 355 259
Code produit	**Association des nations de l'Asie du Sud-Est (ASEAN) exporte vers le monde**									
	Valeur en 2018	Valeur en 2017	Valeur en 2016	Valeur en 2015	Valeur en 2014	Valeur en 2013	Valeur en 2012	Valeur en 2011	Valeur en 2010	Valeur en 2009
Tous produits confondus	1 156 507 786	1 320 133 432	1 148 042 784	1 158 770 997	1 290 918 413	1 270 912 819	1 251 390 943	1 242 946 019	1 051 504 307	804 977 097

Code produit	Exportations mondiales									
	Valeur en 2018	Valeur en 2017	Valeur en 2016	Valeur en 2015	Valeur en 2014	Valeur en 2013	Valeur en 2012	Valeur en 2011	Valeur en 2010	Valeur en 2009
Tous produits confondus	/	17 545 700 714	15 878 996 086	16 424 464 135	18 866 492 119	18 869 747 611	18 388 298 382	18 083 382 191	15 094 313 523	12 348 636 406

Source: https://www.trademap.org

الملحق رقم14 : تطور رصيد الميزان التجاري للتكتلين

للفترة بين (2009-2018)

produits commercialisés par
l'Association des nations de l'Asie du Sud-est (ASEAN)- l'Union européenne(UE) -Monde-

Unité : milliers Dollar Américain

ZONE	Balance en valeur en 2018	Balance en valeur en 2017	Balance en valeur en 2016	Balance en valeur en 2015	Balance en valeur en 2014	Balance en valeur en 2013	Balance en valeur en 2012	Balance en valeur en 2011	Balance en valeur en 2010	Balance en valeur en 2009
ASEAN	13 844 990	53 760 195	60 651 431	70 678 705	60 205 177	29 603 346	35 588 609	92 341 247	101 321 844	81 458 912
UE	51 279 14	80 294 613	108 495 801	148 560 457	103 853 075	156 214 674	-56 876 873	-205 361 548	-173 930 467	-138 155 341
MONDE	/	-242 400 311	-157 543 438	-118 633 738	-9 006 083	-3 121 174	-104 397 560	-226 676 565	-226 459 564	-279 060 470

Source: https://www.trademap.org

الملخص

الملخـــــص

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أهم مقومات تطور التكتلات الاقتصادية الإقليمية من خلال النموذجين الأوروبي(الاتحاد الأوروبي) والآسيوي(رابطة الآسيان) مع تحديد خصوصياتهما ومكانتهما في الاقتصاد العالمي وقد خلصنا في إلى النتائج التالية:يتحمل التكامل الاقتصادي الكثير من التكاليف ويواجه العديد من الصعوبات والمخاطر، كما يترتب عن قيام التكامل الاقتصادي مجموعة من الآثار، منها القصيرة الأجل ومنها الطويلة الأجل.كما ان بناء التكامل الاقتصادي يتطلب توفر مجموعة من المقومات تعزز قيامه وبقاءه، منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية وتعد المقومات الاقتصادية أهمها على الإطلاق.

رغم الفوارق المسجلة في القيم لبعض المؤشرات الاقتصادية بين التكتلين إلا أنهما يعدان من بين أهم التكتلات الإقليمية التي احتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن. وتعد التجربة الأوروبية النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي والذي تحاول الكثير من التكتلات الإقليمية الاقتداء به في مسارها التكاملي نظرا للنجاح الذي حققه والمستوى المتقدم الذي توصل إليه والمتمثل في الوحدة النقدية بين أعضائه وتزايد عضوية الدول المنضمة إليه بفضل التوسعات المتتالية، ما أتاح له لعب الدور البارز والمؤثر في توجيه السياسات على مختلف الأصعدة في المحافل والهيئات الدولية .

كلمات مفتاحية: التكتلات الإقليمية, الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان, مقومات تطورهما والفوارق الاقتصادية بينهما.

Résumé

Dans cette étude, nous avons essayé de mettre en évidence les éléments les plus importants du développement des blocs économiques régionaux à travers les modèles européen(UE) et asiatique(ASEAN).avec leurs spécificités et leur place dans l'économie mondiale. Les résultats suivants: L'intégration économique entraîne de nombreux coûts, de nombreuses difficultés et de nombreux risques, et le groupe d'intégration économique qui en découle Parmi les effets, y compris à court et à long terme, la construction d'une intégration économique nécessite la disponibilité d'un ensemble Les facteurs économiques, politiques, sociaux et de sécurité sont les plus importants.

Malgré la différence de valeur de certains indicateurs économiques entre les deux blocs, ils font partie des blocs régionaux les plus importants qui occupaient une position dominante sur la scène économique mondiale. Maintenant. L'expérience européenne est le modèle idéal d'intégration économique et monétaire que de nombreux blocs régionaux essaient de suivre dans leur voie complémentaire, compte tenu de leur succès et de leur degré d'unité élevé Et le nombre croissant de membres des pays adhérents en raison des élargissements successifs, qui lui ont permis de jouer un rôle de premier plan et influent dans l'orientation des politiques en matière de À différents niveaux dans les forums et organismes internationaux

Mots-clés : les blocs économiques régionaux, l'UE et L'ASEAN, développement et comparaison sur le plan économique.